مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 12، المجلد 4، السنة الأولى | كانون الأول (ديسمبر) 2024 | جمادى الآخر 1446
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

تحوّلات القوّة في النّظام الدولي: دراسة تحليليّة لنشوء الأقطاب الجديدة

إعداد: الباحث / حسّان العقاد

طالب دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، لبنان

E-mail: hakkad@ogero.gov.lb

https://orcid.org/0009-0006-1771-7587

تاريخ الاستلام: 2024/12/3	تاريخ القبول: 2024/12/6	تاريخ النشر: 2024/12/15

للاقتباس: العقاد، حسّان، التحولات القوّة في النظام الدولي: دراسة تحليليّة لنشوء الأقطاب الجديدة، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الرابع، العدد 12، 2024، ص-ص 398-438.

المُلخَّص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تحليل لجملة التحوّلات في مفهوم القوة في العلاقات الدوليّة، وخاصّة تلك التي تؤثّر على نشوء الأقطاب الدولية الجديدة، حيث يشهد النظام الدولي تغيّرات متكرّرة عقب الأحداث والحروب العالمية والإقليمية الكبرى والتي تؤدي إلى تبدلات هيكليّة وبنيويّة كبيرة. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة هذه الأطروحات بالاعتماد على مفهوم القوة والنظام الدولي كأحد أهم المداخل في فهم مسارات التحوّل والتغيير في واقع القطبية الدولية، نتيجة تطوّر القوة التي تتجسّد في صعود قوى معينة وهبوط قوى أخرى.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الأحادية القطبية، الثنائية القطبية، التعددية القطبية، القوة، القوى العظمى.

ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 12, Vol 4, Year 1 | December 2024
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

Power Shifts in the International System: An Analytical Study of the Emergence of New Poles

Author: Researcher / Hassan Akkad
PHD Political Science in Beirut Arab University (BAU)
E-mail: hakkad@ogero.gov.lb
https://orcid.org/0009-0006-1771-7587

Received : 3/12/2024 **Accepted :** 6/12/2024 **Published :** 15/12/2024

Cite this article as: Akkad, Hassan, Power Shifts in the International System: An Analytical Study of the Emergence of New Poles, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 4, issue 12, 2024, pp. 398-438.

Abstract:

This study aims to provide an analysis of the set of shifts in the concept of Power in International Relations, especially those that affect the emergence of new International Poles, as the International System witnesses repeated changes following major Global and Regional events and wars that lead to major structural changes. From this standpoint, this study seeks to discuss these topics based on the concept of Power and the International System as one of the most important approaches to understanding the paths of transition and change in the reality of International Polarity, as a result of the development of power embodied in the rise of certain Powers and the decline of other Powers.

Key Words: International System, Unipole, Bipolarity, Multipolarity Power, Great Powers.

مقدّمة

إنّ للقوّة مفهوم معقّد، فالقوة تبدو سهلة للغاية في تعريفها، لكنها ليست كذلك في أسسها أو أدواتها وموازينها أو استخداماتها ويصعب قياسها، والأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقات مباشرة بين تلك العناصر، فهناك دائمًا استدراكات مختلفة أو متغيّرات وسيطة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنّب التعامل معها بتلك الصورة المركبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنب فشل التحليل أو فشل القوة.

إنّ قوة الدولة أو ضعفها لا تزال أهم أسس التعامل بين الدول فعالية، فأفضل استراتيجية أن تكون الدولة دائمًا قوية، وقوية تحديدًا في النقطة الحاسمة، وتمثّل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد، فالتغيّرات التاريخية الكبرى لم تحدث إلا من خلال التهديد بها أو استخدامها فعليًا.[1]

أهميّة الدراسة

تنبع أهميّة هذه الدراسة في عرض تحوّلات القوة وتحليلها خاصة التي تتأثر بها الدول العظمى، فهي في حالة تطوّر دائم، وما تحدثه من تأثيرات في السياسة الخارجية لتلك الدول. لنصل إلى المدركات التي تخولها تحديد أهدافها وبناء استراتيجياتها وفقًا للإمكانيات المستمدة منها. وتحاول الدول القوية الحيازة على الأسبقيّة في مجال الاختراعات والتطوّرات العسكرية وغير العسكرية لتتفوّق على غيرها من الدول المنافسة. كما ترصد التطوّرات والتغيرات في مجال تطور وتعدّد عناصر القوة بعد أن أصبح العالم أجمع يتأثّر بعضه ببعض. كما تبيّن الدراسة كيف تسعى الدول العظمى إلى توظيف عناصر قوة جديدة لتحقيق أهدافها في المجال الدولي. بالإضافة إلى دراسة الصراعات الدوليّة التي تحدث بسبب امتلاك مقوّمات القوة، والتي تؤدّي تاليًا إلى تغيير هيكلية النظام السياسي الدولي. كما أنه ومن خلال دراسة التحوّلات التي تحدث في النظام السياسي الدولي، يتمّ التعرّف على كيفية تطوّر عملية بناء القوة واستخداماتها من قبل القوى المختلفة، والاتجاهات التي تسير إليها القطبية الدولية.

إشكاليّة الدراسة والتساؤلات

تكمن إشكاليّة الدراسة في أنّ النظام العالمي الحالي يدعو الدول العظمى لكسب المزيد من القوة للمحافظة على مكانة متقدّمة في هيكليته، وذلك عبر استحداث عناصر قوة جديدة وتطويرها، تضاف إلى عناصر قوّتها السابقة لتعزيز قدراتها، وبالتالي بسط نفوذها على الدول الأخرى كي تمكّنها من تحقيق مصالحها القومية. ممّا يجعل الدول الأخرى المنافسة قلقة بدورها، وبالتالي تبادر إلى البحث عن تعظيم قوتها أيضًا، ما يؤدي إلى خلق مناخ دولي لقوى متنازعة يُسفِر إلى نشوب صراعات وحروب مباشرة أو بالوكالة.

(1) خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص83.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تتضّمن هذه الإشكالية سؤال رئيسي وهو: هل الدول العظمى تسعى لتكون قطب عالمي أم أنّها تصل إلى هذه المكانة المتقدّمة كنتيجة طبيعية لامتلاكها عناصر قوة متميّزة؟

كما تحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية، التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

ما هي معايير القوة في القطبيةّ الدوليّة؟

كيف تسعى الدول العظمى للوصول إلى القطبية الدولية؟

هل القطبية الدولية نتيجة حتمية لواقع النظام الدولي؟

أهداف الدراسة ونطاقها

تحاول هذه الدراسة تفحّص كيفيّة تغير الديناميكيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية تبعًا لظهور عناصر جديدة للقوة، وكيف يمكن لتلك أن تؤثّر على توازن القوى الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، ونشوء أقطاب دولية جديدة بشكل خاص. ومن خلال تحليل تلك التغيّرات، وتباعد الفجوة بين القوة التقليدية والقوة الجديدة، يمكننا فهم كيفيّة تشكّل النظام الدولي المعاصر، وماهيّة التحديات والفرص التي يطرحها على الدول العظمى والمجتمع الدولي في مجمله.

لم يستقر العالم من حيث الهيكلية، بالرغم من محاولة المنظّرين الدوليّين سواء حين كان أحادي القطبية، أم بتوصيف النظام الحالي بالأحادية القطبية من خلال التفوّق للولايات المتحدة الأميركية مع وجود تعدّدية. ولا ننسى تصاعد دور المؤسسات الإقليمية ومحاولات التكتلات الاقتصادية وغيرها من توجّهات تجمع مصالح الدول غير الراضية عن الوضع القائم.

منهجيّة الدراسة

اعتمدنا في كتابة هذه الدراسة على عدّة مناهج؛ حيث تفرض طبيعة المفهوم المتغيّرة وتشعّباته الكثيرة قراءة دقيقة للمعطيات والوقائع، ومن ثم رؤى تحليليّة تحاكي المعطيات للخروج بتصوّرات تنطبق مع الواقع من خلال اتباع المناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

خطّة الدراسة

الى جانب المقدمة والخاتمة تنقسم الدراسة الى مطلبين سنتناول في المطلب الاول: الاطار المفاهيمي والنظريات المتعلقة بالقوة والنظام الدولي، وفي المطلب الثاني نركز على العوامل المؤثرة في نشوء الأقطاب الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم تحوّل القوة وهيكلية النظام الدولي

للقوّة دور في هيكل النظام الدولي وتوجيه التفاعلات الدولية فيه. والواقع أنّ مفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين، الأول مفهوم القوّة بمعنى عناصر القوّة العسكرية والاقتصادية، بينما الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين، مثل هذا الإستخدام المزدوج دفع بعض الباحثين إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين هذين البعدين، وبالتالي استخدم اصطلاح القدرة Capability ليشير إلى عناصر القوة، واصطلاح التأثير Influence ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين.

وفي إطار تناول الباحثين للبعد الهيكلي في النظام العالمي الجديد اهتموا بهذين البعدين للقوة حيث اهتمّوا بتحديد ماهية عناصر القوّة التي تمتلكها القوى الرئيسية في النظام، ودلالة هذا بالنسبة لقدرتها على التأثير على سلوك الوحدات في هذا النظام، وفي هذا الصدد يمكن أن نفرّق بين توجّهين لرؤية الباحثين للنظام العالمي الجديد، فالباحثون الذين أعطوا للقوة العسكرية دورًا هامًا في توجيه التفاعلات الدولية اعتقدوا أن الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على الأحداث الدولية، أما الباحثون الذين اهتمّوا أيضًا بالعناصر الأخرى للقوة سواء أكانت اقتصادية أم غير اقتصادية، فتحدّثوا عن نظام تعدّد القوى الذي تنتفي فيه إمكانية سيطرة أي منهم متفرّدًا على مجمل التفاعلات الدولية.[1]

بعد انهيار منظومة المعسكر الشرقي، وتفكّك الإتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، والتحوّلات السياسية الأخيرة في العالم، من توحيد ألمانيا، وانفجار الاتحاد اليوغسلافي، وحرب الخليج، والعدوان على أفغانستان، واحتلال العراق، يصل إلى ما تثبته الدراسات الاستراتيجية في الآونة الأخيرة، من أنّ الولايات المتحدة، تعتمد القوة بصفة أساسية، لعلاقاتها مع الدول الأخرى، وتتضافر القوة الإيديولوجية التي تخلّصت من المنافسة الماركسية، والاشتراكية، وغيرها مع القوّة العسكريّة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية.

ومن هنا نرى بأنّ النظام العالمي الجديد، الذي تقوده الولايات المتحدة، ويقوم على هيمنتها، وممارسة نفوذها العالمي، هو المسيطر على العلاقات الدولية في عالم اليوم، ويضاف لوضعها الدولي، هذا ما تتمتّع به في مجلس الأمن الدولي–وغيرها من الدول– من حقّ النقض الدولي، الذي

(1) ودودة بدران، **النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة**، مجلة عالم الفكر، العددين 3 و 4، المجلد 23، 1995، الكويت، ص26.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

جعل من الشرعية الدولية أداة لتنفيذ مخططات الولايات المتحدة الأميركية وسياستها.[1]

قد يحقّق إشراك أدوات سياسية واقتصادية ومدنيّة إلى جانب القوة العسكرية نتائج أفضل. أمّا القوة الناعمة فهي تكمن في أبعاد غير عسكرية كالتمثيل الدبلوماسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، بمعنى أنّ القوة الناعمة تجد أساسها في حسن استخدام الدعاية، والتفاوض لتمرير مشروع ما سلميًا بدلًا من القوة العسكرية، وتهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية من طريق الإقناع والتفاوض لا من طريق الإكراه.[2]

إنّ القوة هي الأساس في تحديد إطار إستراتيجيات الدول، كما المحرّك لأنماط العلاقات الخارجية وتقرير طبيعة أهداف سياساتها. لذلك فالأقوى كان ولا يزال يستغلّ القوة لفرض مصالحه، وفرض هيمنته على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغض النظر عما يسبّبه من أضرار لتلك المصالح. من هنا كانت فلسفة الحق للقوّة هي السائدة في المجتمع الدولي منذ القديم وحتى اليوم. وعلى الرغم من النظريات المثاليّة الحالمة، فإنّ القوّة هي الواقع في التعامل الدولي، أما الأخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما.[3]

إذا كان المجتمع الدولي يفتقد إلى المشرّع وإلى القاضي وإلى الشرطي القادر على فرض القانون وضمان تنفيذ الأحكام، فإن المجتمع الدولي يصبح بذلك مجتمعًا غير منظّم أو هو «مجتمع فوضوي» بحيث تصبح العلاقات الدولية تحت رحمة السلطات التقديريّة للدول المكوّنة للمجتمع الدولي، وحيث يصبح للقوّة فيها القول الفصل، وهو ما يجعل من المجتمع الدولي مجتمعًا فوضويًّا.[4]

أولاً: ماهيّة ونظريّات تحوّل القوة في العلاقات الدوليّة

ظاهرة تحوّل القوّة في العلاقات الدوليّة Power Transition هي منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعادًا قيميّة قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوّة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأميركية.

(1) عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2013، ص206.
(2) مصطفى الشامية، **دراسات في العلاقات الدولية والامن الدولي**، مكتبة بدران الحقوقية، الطبعة 1، صيدا، 2018، ص103.
(3) خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية - البرامج والوكالات المتخصصة**، التنظيم الدولي، المجلد 1، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص23.
(4) محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص17.

ثمّة تبدلات وتحوّلات شهدتها خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدوليةّ في النظام الدولي المعاصر خلال العقدين الأخيرين، فمع انهيار نظام القطبية الثنائية Bi-Polarity عبر ما أطلق عليه آنذاك النظام العالمي الجديد The New World Order، حيث كثّفت القوة الأميركية جهودها للهيمنة على قيم الأمم والشعوب وثقافاتها ونشر قيمها بدعوى العولمة، حتى أطلق على القرن الحادي والعشرين مسمى القرن الأميركي American Century تعبيرًا عن انفراد واشنطن بقيادة العالم دونما منازع.

بيد أنّ هذه الصورة التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية أو التي ربما حوّلت آلة الإعلام الأميركية المهيمنة أن توحي بها لم تستمرّ طويلًا، حيث لم يلبث النظام الدولي أن شهد بروز قوى أخرى على الساحة الدولية باتت تهدّد بشكل أو بآخر النموذج القيمي الأميركي المزعوم المهيمن على مقدرات العالم، بما حدا ببعض المحلّلين أن يصف النظام الدولي الحالي بأنّه بات يتّجه صوب نمط التعدّدية القطبية Multi-Polarity، والذي يعني أنّ مقدرات القوّة لم تعد متركزة في قطب أوحد أو حتى قطبين اثنين كما كان الحال خلال الحرب الباردة، ولكنّها باتت موزّعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريبًا، الأمر الذي يشي بسيادة نمط الأحلاف والأحلاف المضادة.[1]

يركّز العديد من منتقدي الواقعية على إحدى استراتيجياتها المركزية في إدارة شؤون العالم – فكرة تسمى «توازن القوى».

يعدّ نظام توازن القوى هذا أحد الأسباب التي تجعل العلاقات الدولية فوضويّة، ولم تتمكّن أي دولة واحدة من أن تصبح القوة العالميّة وتوحيد العالم تحت حكمها المباشر.[2]

أ- الواقعية الجديدة واللّيبرالية الجديدة

إنّ السياسة الدولية هي صراع مستمرّ على السلطة بحسب مدرسة الفكر الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية، ليس بالضرورة أن تؤدّي إلى حرب مفتوحة مستمرّة، بل يتطلّب دائمًا الاستعداد للذهاب إلى الحرب. وفي ظل هذه الحالة المستمرة من الفوضى، فإنّ السبيل الوحيد هو تجميع

(1) مصطفى شفيق علام، **تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للآمة**، المركز العربي للدراسات الانسانية، الباب 4، العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8، كانون الأول 2011، الرياض، ص319.

(2) SANDRINA ANTUNES & ISABEL CAMISÃO, **International Relations Theory**, Edited by Stephen McGlinchey and others, Bristol, E-International Relations Publishing, 2017, P18.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أكبر قدر ممكن من القوة، واستخدام تلك القوة للدفاع عن المصلحة الوطنية والسعي إلى تحقيقها. ولهذا الغرض كانت القوة العسكرية هي الشرط الأساسي: فالثروة المتأتيّة من التجارة والصناعة تعدّ أساسًا وسيلة لاكتساب القوة العسكرية اللازمة.[1]

لكن «الواقعية الدفاعية» بحسب «والتز» تؤكّد أنّ الدول يجب أن تحصل على حق مناسب من مقدار القوة اللازمة لهم لتحقيق النجاح، ولكن لا ينبغي لهم تعظيم قوتّهم النسبية في سعيهم لأن يصبحوا قوّة مهيمنة، لأنّ ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تشكيل تحالف معارض من شأنه أن يقوّض هذه القوة. في المقابل تؤكد «الواقعية الهجومية» أنّ الدول يجب أن تزيد من نسبها إلى الحد الأقصى من القوة لكي تصبح مهيمنة إذا أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك، وهذا أفضل ضمان لبقاء الدول.[2]

ب- الواقعية الجديدة Neo-Realism

تفترض الواقعية على اختلاف تنوّعها أنّ السياسة الدولية صراع بين دول تعتمد على نفسها ضمن نظام دولي فوضويّ البنية يترتّب عليه تنافس دائم من أجل تعظيم القوّة والمصلحة الذاتية.كما تفترض من جهة أخرى أنّ الهدف الأسمى للدول في بيئة كهذه هو الأمن والبقاء على اختلاف مواقعها وخصائصها. ويدرج ضمن ذلك افتراض آخر مفاده أنّ الدول الأصغر/الأضعف قد تختلف من حيث الأدوات، لكنها لا تختلف من حيث الأهداف، إذ تسعى بدورها من خلال استراتيجيات موازنة الدول الأقوى أو مسايرتها أو اللحاق بركبها لصون أمنها وبقائها.

إنّ الدولة بحسب الواقعيّين هي الفاعل المرجعي، إن لم يكن الوحيد، في تحليل العلاقات الدولية، وهي أهم من الفواعل الأخرى بما في ذلك المؤسسات الدولية، وفي حال التناغم بين سلوك الدول وقواعد المؤسسات الدولية ومعاييرها، فإنّ سبب هذا التناغم لا يعود إلى قوّة تأثير المؤسسات وقدرتها على ضبط سلوك الدول، إنّما يعود أساسًا إلى وجود تطابق عارض بين قواعد المؤسسات الدولية ومعاييرها وبين مصالح الدول، لذلك تنشئ الدول مؤسسات أو تنضم إليها أو تشجّعها، أو تعوقها عن أداء وظائفها أو تتنكّر لها، وتنسحب منها بحسب ما تمليه مصالحها.[3]

(1) Paul Wilkinson, **International Relations: A Very Short Introduction**, New York, Oxford University Press Inc., 2007, P2.

(2) Arash Heydarian Pashakhanlou, **Realism and Fear in International Relations,** op.cit, P6.

(3) محمد حمشي، **العلاقات الدولية وجائحة كورونا قصة قصيرة وأربعة مقالات**، سياسات عربية، العدد 50، أيار 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص19.

ووفقًا للمنظور الواقعي للسياسة الدولية، من الصعب تصوّر أنّ النظام الدولي هو أكثر من مجرد توازن للقوة بين القوى العظمى العالمية التي تهيمن على الصعيد الإقليمي والعالمي في عصر معين.

وبناء على ذلك، فإنّ آفاق تحقيق نظام دولي دائم وسلمي هي احتمالات قاتمة، وعندما ينشأ هذا النظام، كما حدث في نظام مؤتمر القرن التاسع عشر في أوروبا، فإنّه يخضع لسياسة القوى العظمى. من الناحية التاريخية، كان النظام الدولي في نهاية المطاف مدعومًا بقوّة الهيمنة، مثل إسبانيا في القرن السادس عشر، وبريطانيا العظمى في أواخر القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة منذ العام 1945.[1]

ترتبط نظرية الواقعية الجديدة بعمل «كينيث وولتز» في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بل حتى بعد الحرب الباردة وما تزال مؤثّرة للغاية. وتتبنى مقاربة بنيويّة تقول بأن وجود نظام دولي تشكّله الفوضوية هو الذي يصوغ تصرفات الدول. بهذا المعنى يختلف «وولتز» عن الواقعيّين التقليديّين أمثال «هانس مورجنثاو» الذي وضع تصرّف الدول الواقعي ضمن ادعاءات تتعلّق بأنانية الطبيعة البشرية.

كان «وولتز» يحاول اعتماد منهجًا أكثر علميةً في دراسة العلاقات الدولية، وعليه، فإنّ ظهور الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية يرتبط عادة ببروز المدرسة الوضعية .[2]

ومصطلح الوضعية Positivism هو تطبيق المنهج العلمي على دراسة العلاقات الدولية، وتشمل صفات المنهج العلمي الأساسية. أولًا، إصرارًا على الحاجة إلى تطوير تحليلات موضوعية غير منحازة وقابلة للاختبار اعتمادًا على دراسة بيانات تجريبية وقابلة للمشاهدة. ثانيًا، التزامًا بتطوير أشكال شرح وحتى توقعات لها أهمية سياسية مباشرة.[3]

ج- اللّيبرالية الجديدة Neo-Liberalism

اللّيبرالية الجديدة هي عقيدة تجنى من التجارة الحرة، وحرية حركة رأس المال والسلع والناس.

(1) A. BAKARDJIEVA ENGELBREKT ET AL, **The European Union in a Changing World Order: Interdisciplinary European Studies**, Edited By Antonina Bakardjieva Engelbrekt & Others Switzerland, Palgrave Macmillan, Springer Nature Switzerland, 2020, P6.

(2) جوانيتا الياس و بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص235.

(3) جوانيتا الياس و بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص236.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

وهي ترفع الضوابط التنظيميّة بوصفها منفعة اقتصادية تنتج عندما لا تعود الحكومات قادرة على التدخّل في تشغيل الأسواق. وهذا يُبَلّغ القيم العالمية بوصفها إنجازًا ثقافيًا، ونتاجًا للحدود المفتوحة، وما يترتّب على ذلك من خلط طوعي لأعداد كبيرة من الشعوب المتنوّعة. وهي ترحّب بالعولمة بوصفها موقفًا مربحًا (خط قيادة الليبرالية الجديدة) يحقّق مستوى لم يسبق له مثيل من الازدهار لبقية العالم.[1]

لقد أصبحت مختلف المبادئ الليبرالية للنظام العالمي الليبرالي الموسّع متعارضة مع الدور التقليدي للدولة في نفس النظام. ولن تكون السلطات السيادية للدولة موضع تساؤل فحسب، بل إنّ الدولة نفسها ستواجه كذلك المنافسة كنقطة مرجعية في النظام الجديد. وتضطلع المنظمات الإقليمية، والإتحاد الأوروبي في طليعة هذه المنظّمات، بدور نشيط متزايد في السياسة العالمية، في حين تدير المدن في كثير من الحالات سياساتها الدولية الخاصة بها. وتدخّلت الشركات في مناطق كانت تسيطر عليها الدولة في السابق، مثل الدفاع وصيانة نظم العملة، واكتسب عدد صغير من الأفراد موارد مادية ونفوذًا تفوق بكثير موارد ونفوذ العديد من الدول في النظام الدولي. ونادرًا ما تكون الدول غير قادرة على المنافسة، ولكنها لم تعد تؤدي الدور المهيمن في جميع مجالات السياسة العامة التي كانت هي الحال منذ تأسيس نظام ويستفاليا.[2]

وخلافًا للتحليلات الواقعية المستوحاة من التحوّلات المستمرة في القوى من الغرب إلى آسيا التي أكّدت زيادة خطر التنازع المسلّح، فقد جادل «جون إيكنبيري» بأنّ هذه المخاطر قد تكون مبالغًا فيها وأن احتمالات بقاء النظام الدولي الليبرالي على قيد الحياة هي في الواقع أفضل مما قد تبدو عليه في أول نظرة. وبينما لا ينكر «إيكنبيري» قوّة هذا التحول في القوّة، يزعم أنّ النظام الليبرالي ينبغي أن يكون قادرًا على الاستمرار حتى لو فقدت الولايات المتحدة مركزها المهيمن. وتستند حجّته إلى افتراض أنّ القوى العظمى الصاعدة مثل الصين والهند ستستفيد في نهاية المطاف من الحفاظ على النظام، لأنّه ينصّ على مجموعة من المنافع العامة في شكل قواعد مشتركة للتجارة العالمية، ومؤسسات للعمل الجماعي لإدارة التحديات المشتركة مثل التهديدات الأمنية وتغيّر المناخ.[3]

(1) Gary Gerstle, **The Rise and Fall of The Neoliberal Order: America and The World in the free Market Era,** New York, Oxford University Press, 2022, P5.

(2) Björn Fägersten, **The European Union in a Changing World Order: Interdisciplinary European Studies**, op.cit, P24.

(3) A. BAKARDJIEVA ENGELBREKT ET AL, **The European Union in a Changing World Order: Interdisciplinary European Studies**, ibid, 2020, P7.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

د- مفهوم تحوّل القوة

ثمّة تحوّلان كبيران للقوّة يحدثان في هذا القرن: انتقال القوّة بين الدول من الغرب إلى الشرق، وانتشار القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميّين بسبب ثورة المعلومات الكونيّة.

يشير مفهوم تحوّل القوّة Power Transition إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظلّ لهذه الدولة المهيمنة، ولكي يحدث تحوّل للقوة يتعيّن على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوّة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلًا مع المقدرات القومية للدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حدّ التساوي.

إنّ مقولات نظريّة تحوّل القوة التي قدّمها «أورغانسكي» لا تزال صالحة للاختبار كما أنّ لديها قدرة تنبؤية عالية. وقد قسّم «أورغانسكي» من خلال نظريته الدول حسب درجة القوّة ودرجة الرضا إلى أربع فئات رئيسية هي:

الدول القوية والراضية.

الدول القوية وغير الراضية.

الدول الضعيفة وغير الراضية.

الدول الضغيفة والراضية.

وفقًا لهذه النظرية فالفئة الثانية التي تتمثّل بالدول (القويّة وغير الراضية) هي التي تتسبّب في حالات عدم الاستقرار، لأنّ الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع إلى هيمنتها. في حين أنّ الفئة الثالثة رغم أنها غير راضية فإنّها تفتقد القدرة على التغيير، بينما الفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع الدولي. أما الفئة الثانية فتتصوّر أنّها تمتلك من القوة ما يؤهّلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهميّة من المكانة المتاحة لها وفقًا للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، والذي تمليه حسابات خاصّة بدول الفئة الأولى.

ووفقًا «لأورغانسكي» فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر، وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلّب عليه، وإذا كان «أورغانسكي» قد طبّق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ربما تصبح أكثر انطباقًا على وضع كلّ من روسيا والصين في الوقت الحالي.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

وبالرغم من أنّ نظرية تحوّل القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كلّ منهما على علاقات القوة. فإنّ النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز النظريّة الواقعية على عنصر الفوضويّة في النظام الدولي. أما نظريّة تحوّل القوّة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه التسلسل الهرمي للدول يتضمّن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة. ويؤدي اختلاف معدلات النموّ إلى تغيّر في القوّة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة.[1]

إنّ انتقال القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين في الشرق والغرب يضع العديد من القضايا الدولية كالاستقرار المالي، وتغيّرات المناخ، والإرهاب، والأوبئة على جداول الأعمال الدولية ويضعف قدرة الحكومات في الوقت نفسه على الردّ، وإذ ليس هناك دولة واحدة بمفردها قادرة على التعامل بنجاح مع هذه القضايا الدولية، فلا بد لأيّ قوة عظمى أن تعمل مع الآخرين.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت القوّة في عصر المعلومات تتوزّع في نماذج تشبه لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد، في أعلى رقعة الشطرنج تجد القوّة العسكرية أحادية القطب وهي الولايات المتحدة، لكن في رقعة الشطرنج الوسطى ستكون القوة الاقتصادية بين دول متعدّدة الأقطاب، وتكون فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين لاعبين أساسيّين وغيرها من الدول ذات الأهمية، أمّا رقعة الشطرنج السفلى فهي عالم العلاقات الدولية التي تجتاز الحدود خارج نطاق سيطرة الحكومات، وتشمل نشطاء غير حكوميين وهم متنوّعون كعمّال المصارف الذين يحوّلون الأموال إلكترونيًا، والإرهابيّين الذين ينقلون الأسلحة، والقراصنة الذين يهددون الأمن الإلكتروني، وتهديدات أخرى مثل الأوبئة والتغيّر المناخي. على هذه الرقعة السفلية تنتشر القوة على نطاق واسع.[2]

ثانيًا: ارتباط تحوّل القوة في العلاقات الدولية وتشكيل القوى العظمى

إنّ أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها إلى عناصر القوّة، وكيفيّة توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية.

بدأ العالم يشهد مراحل انتقالية، ليس فيها ثبات واضح في مسألة انتشار عناصر القوة، وهو ما سمّي «مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، وفيها عاشت الولايات المتحدة مرحلة عدم انسجام المكانة بين امتلاكها عناصر قوة عسكرية هائلة، وبين وجود ضعف اقتصادي وثقافي. في حين عاشت

(1) علاء عبد الحفيظ محمد، **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47 و48، صيف-خريف 2015، بيروت، ص10.

(2) جوزيف س ناي الابن، **هل انتهى القرن الأمريكي**، ترجمة محمد العبدالله ، الطبعة 1، العبيكان للنشر، الرياض، 2016، ص90.

القوى الأخرى مرحلة قريبة منها، متعلّقة بعدم انسجام المكانة، فالعناصر الاقتصادية والثقافية فيها كانت تتفوّق على ما تملكه من عناصر قوة عسكريّة أو سياسية، ومثاله اليابان وألمانيا.[1]

دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين وهي تستحوذ على جميع ركائز القوة الشاملة (العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية) التي تجعلها قوّة مهيمنة عالميًا ومن دون منافس حقيقي. لكن هذا الأمل بالقرن الأميركي الجديد، والزهوّ بالقوّة الأميركية المطلقة، لم يدم طويلًا في ظلّ التحول السريع والكبير في مفردات القوّة التي تميّزت بالتغيير السريع والتشتت الواسع ولا يمكن احتكارها.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية هذه الحقيقة والتي عبّرت عنها حتى قبل أن تتجلّى كحقيقة ثابتة، وذلك من خلال طروحات منظّري الفكر الاستراتيجي الأميركي، والتي نبّهت صانع القرار الاستراتيجي الأميركي من عدم الزهو طويلًا بالنصر على المنافس التقليدي للهيمنة الأميركية؛ لأنّ من حقائق السياسة والتاريخ أنّ للهيمنة ثمنها ولكلّ تمدّد تكلفته الباهظة، التي قد تبدّد وتشتّت مفردات القوّة في زخم المهام الجديدة التي تفرض على القطب المهيمن. لذلك دعى البعض إلى تبنّي خيار الهيمنة بالمشاركة بدلًا عن الهيمنة المطلقة أو ما يسمى بـ «القرن الأميركي الجديد».

إنّ التغير الراهن في الاستراتيجية الأميركية هو في الحقيقة محصّلة لكل تلك التحوّلات الكبرى التي وقعت خلال العقدين السابقين، ويزيد عليها بأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية لا شك فيها مسّت الداخل الأميركي. وبنظرة استشرافية واقعية للحاضر والمستقبل فرضت هذا التحوّل برأي البعض لإنعاش الاقتصاد الأميركي المتراجع. ولعلّ «فريد زكريا» هو أفضل من عبّر عن ذلك التحوّل عندما وصفه في كتابه (عالم ما بعد أميركا) بأنّه تغيير في هيكل القوّة والنفوذ في العالم، ولمدّة تقرب من خمسة قرون –منذ عصر النهضة– هيمن الغرب على العالم. وكانت له الريادة والقيادة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. ومن ثم انتقلت الهيمنة إلى أقصى الغرب عندما هيمنت الولايات المتحدة على بقية العالم. أما الآن فإنّ العالم يشهد تحولًا ثالثًا تنتقل بمقتضاه الهيمنة إلى الآخرين في أقصى الشرق أي من الغرب إلى الشرق وتحديدًا إلى مجموعة الدول البازغة الجديدة (البريكس).[2]

وتضم بريكس BRICS كلًّا من البرازيل، وروسيا، والهند والصين، وجنوب إفريقيا. عقدت أول قمة

(1) خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان، **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، https://caus.org.lb/ar، تاريخ الدخول 15/9/2024.

(2) فلاح مبارك الفهداوي، **مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص291.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بين رؤساء الدول الأربع المؤسّسة من دول جنوب إفريقيا في روسيا في حزيران 2009، حيث تضمّنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي جديد يتحدّى الهيمنة الأميركية. (انضمت دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة في العام 2010).

إنّ هدف هذه الدول هو تنسيق أنشطتها لتغيير القواعد التي وضعتها ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأهمها الترتيبات المالية لاتفاقية «بريتون وودز» لذا أنشئت مؤسسات مالية واقتصادية تعدّ موازية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تسيطر عليهما بشكل كبير الولايات المتحدة الأميركية، وهما بنك التنمية الجيد NDB وترتيبات الاحتياطي الاحتمالي CRA، واللذان وقعت معاهدة إنشائهما عام 2014 ثم إطلاقهما في العام 2015.[1]

حاليًا من المقترح تعديل الاسم ليصبح «بريكس بلس» BRICS Plus ووجّهت قمة المجموعة في جوهانسبورغ دعوة جمهورية الأرجنتين، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الديموقراطية الاتحادية، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، لتصبح أعضاء كاملي العضوية في مجموعة «بريكس».

وتسعى المجموعة إلى إعادة تشكيل النظام العالمي ومواجهة «الهيمنة» الغربية، فيما قلّل المسؤولون الأميركيون من احتمال أن تشكل «بريكس» منافسًا جيوسياسيًا، ووصفوا الكتلة بأنّها مجموعة شديدة التنوّع تضمّ دولًا صديقة، وكذلك خصومًا ومنافسين. وبالفعل تشكّل «بريكس» مزيجًا من الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، والدول الديموقراطية والاستبدادية، ويعكس المرشحون الذين يسعون إلى الإنضمام إليها أو الذين قُبلوا في النادي هذا التنوع.[2]

أ- النظام الدولي

إنّ النظام العالمي في الواقع مبني على الأحداث التاريخية. ومن المرجح مستقبلًا أن تستمر الأحداث في تغيير هذا النظام تمامًا كما حدث في الماضي.[3]

إنّ النظام العالمي يتميّز عن النظام الدولي في أنه أكثر اتّساعًا في ما يتعلق بوحداته وسلوكها

(1) ليلى نقولا، **العلاقات الدولية من تاثير القوة إلى قوة التأثير: مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، الطبعة 2، سيدر ريفر بروديكشن، بيروت، 2020، ص114.

(2) **بينها السعودية ومصر والإمارات.. «بريكس» تضم ست دول لعضويتها**، https://www.dw.com/ar/، 24/8/2023، تاريخ الدخول 14/3/2024.

(3) Stephen McGlinchey, **Foundations of International Relations,** London, Bloomsbury, 2022, P23.

التفاعلي فيه. ففي حين ينطوي النظام الدولي على تلك التفاعلات الدولية التي تقتصر على الدول كوحدات تقليدية مكونة له، يتضمّن النظام العالمي تلك التفاعلات الناجمة من الدول والمنظمات الدولية والأشخاص الدوليّين فضلًا عن الشركات العالمية العابرة للجنسية أو القوميّة، وعليه، فهو يشتمل على تلك التفاعلات التي تحدث بين أشخاص القانون الدولي العام في المنظومة العالمية.[1]

يقصد بهيكل النظام توزيع القدرات في هذا النظام، وعليه ترتيب الوحدات المكوّنة له بالنسبة إلى بعضها البعض، ويهتم الباحثون بتحليل هذا البعد بالنظر لانعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحدها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين. وبمراجعة نظرة الباحثين للبعد الهيكلي في النظام العالمي الجديد يمكن أن نفرق بين توجهين:

الأوّل يعطي لهيكل النظام دورًا رئيسيًّا في توجيه التفاعلات، ومن ثم يركّز أنصار هذا الاتجاه على مفهوم القوّة في النظام العالمي، وما إذا كان هذا النظام يمكن أن يوصف بأنّه نظام قطب واحد أم تعدّد قوى. أما التوجه الثاني فيعمل على التقليل من مدلول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية. ويشير أنصار هذا الاتّجاه إلى أن أنصار المدرسة الهيكلية يغفلون عاملَيْن رئيسيّين: وهما دور القيادة والعوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول.[2]

ب- فوضويّة النظام العالمي

إنّ التأثير الذي تمارسه الأمم المتحدة على الدول هو ضعيف، لأنّ الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون حقّ النقض في هيئة صنع القرار الرئيسة فيها، وهي مجلس الأمن الدولي تستطيع منع صياغة السياسات التي تستهدف تقييد أعمالها وفرض هذه السياسات. ورغم وجود عدد من المؤسسات في أوروبا، مثل منظّمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فلا توجد أدلّة على أنّها تستطيع أن ترغم الدول الأعضاء على التصرّف خلافًا لمصالحها الاستراتيجية. ولعل الشيء اللافت للنّظر في المؤسّسات الدولية هو عجزها عن التأثير المستقلّ على سلوك القوى العظمى.

تعمل الدول أحيانًا من خلال المؤسسات وتستفيد من ذلك، لكن الدول الأقوى في النظام تخلق المؤسّسات وتشكّلها بحيث تتمكّن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية إن لم تزده، وما

(1) يونس الدباغ و محمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، مجلة قه لاى زانست العلمية، المجلد 5، العدد 2، ربيع 2020، أربيل، ص787.
(2) ودودة بدران، **النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص26.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المؤسّسات في حقيقتها غير ميادين لاستعراض علاقات القوّة.[1]

ج- بنية النظام الدولي

يمكن تعريف النظام بأنّه مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات لها أنماط محدّدة ويتميّز بإمكانية الاتّصال والتأثير المتبادل بين الوحدات ضمنه.

ومن هنا يمكننا القول إنّ العناصر الأساسية التي يتكوّن منها النظام الدولي هي:

وجود قواعد تنظّم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، وهذه القواعد هي ما يعبّر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية.

الوحدات التي يتمّ التفاعل فيما بينها وهي الدول والمنظّمات الدوليّة والقوى غير الوطنية وغيرها.

التفاعلات التي تتمّ بين وحدات النظام سواء أكانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية الخ.[2]

تتحدّد بنية النظام الدولي بخمس فرضيات حول طريقة تنظيم العالم:

الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدوليّة وهي تعمل في نظام فوضوي.

تمتلك القوى العظمى دائمًا قدرًا من القدرة العسكرية الهجومية.

لا سبيل لأن تثبت الدول من أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدائية نحوها.

تهتمّ القوى العظمى كثيرًا بالبقاء.

الدول هي فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم استراتيجيات تزيد من فرص بقائه.

يبدو أنّ خصائص النظام الدولي لم تتغيّر، فلا يزال العالم يتكوّن من دول تعمل في بيئة فوضوية، ولا تملك الأمم المتحدة ولا أية مؤسسة دولية أخرى قوّة إجبارية كبيرة على القوى العظمى. فضلًا عن أنّ كل الدول تقريبًا تمتلك قدرًا من القدرة العسكرية الهجومية. وليس ثمة أدلّة على أنّ نزع

(1) جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى قاسم، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص455.

(2) ليلى نقولا، **العلاقات الدولية من تاثير القوة إلى قوة التأثير: مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، مرجع سابق، ص187.

السلاح العالمي وشيك، بل على العكس تشهد تجارة السلاح العالميّة ازدهارًا، ومن الوارد أن يكون الانتشار النووي مصدر قلق لصنّاع السياسة المستقبليّين وليس الإلغاء النووي. ولم تتوصّل إحدى القوى العظمى بعد إلى طريق للتكّهن بنوايا الأخرى، من ذلك على سبيل المثال، أنّ أحدًا لا يستطيع أن يتنبّأ بأية درجة من اليقين بأهداف السياسة الخارجية الصينية أو غيرها من الدول. وليس ثمّة ما يؤكّد أن البقاء أصبح اليوم هدفًا أقلّ أهمية للدول منه قبل العام 1990، ولا ما يبرّر الاعتقاد بأن قدرة القوى العظمى على التفكير الاستراتيجي قد تراجعت منذ انتهاء الحرب الباردة.[1]

يعتمد المقصود بالنظام العالمي والمفاهيم المتعلقة به مثل الحوكمة العالمية إلى حدّ كبير إلى المنظور النظري للفرد، والافتراضات التي يدخلها هذا المنظور على دراسة السياسة الدولية. حيث تفترض الواقعية الجديدة، كأكثر المناهج النظرية تأثيرًا في دراسة العلاقات الدولية، أنّ النظام العالمي يعمل في ظل أجواء من الفوضى. وبقبول فرضيّة الفوضى تتحدّد أكثر الدائرة التي ننظر من خلالها إلى النظام العالمي الجديد بحيث ننشغل بمتابعة توزيع ومراقبة الموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية، وما يؤثّر حول ذلك من نقاش متعلّق بما إذا كان النظام الجديد أحادي القطبية، والظروف التي يمكن أن يتحوّل في ظلّها إلى الثنائية أو التعدّدية القطبية.[2]

ويعرض المؤسسيّون اللّيبراليون رؤية أكثر لامركزية للنظام العالمي، ومع ذلك يصيغون مجموعات المنظمات والمؤسسات والنظم التي تبدو أنّها تظهر قدرًا كبيرًا من النظام في السياسة الدولية عندما تكون مجتمعة، بل إن البنيويّين الاجتماعيّين أكثر استبعادًا لفرضيّة الفوضى. وإجمالًا يبدو أنّ هذه المدرسة لا تشير إلى أنّ الفوضى مستمرّة وأنّها تركز باستمرار على مسألة التغيّر وتطرح سؤالًا مفاده، ما مقدار الفوضى السائدة في أية لحظة زمنية؟ وما الظروف التي تتغيّر في ظلّها؟

بالنسبة إلى من يرون الفوضى حالة مستمرّة، فمفهوم النظام العالمي يكون ضيقًا ويعتمد على القدرات، أما بالنسبة إلى الذين يرون الفوضى كمتغيّر، فمفهوم النظام العالمي يكون معقّدًا، ويتضمّن مجالات حكم واسعة للقضايا مع الكثير من المنظمات والمؤسسات والنظم والقواعد والقوانين الموضوعة لتسهيل التفاعل والتعاون والتنسيق في العلاقات الدولية.[3]

د- خصائص النظام الدولي

ثمة خصائص عديدة اتّسم بها النظام الدولي اليوم يمكن إيجازها بالآتي:

- تعدد الفاعلين الدوليّين

(1) جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، مرجع سابق، ص454.
(2) توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، المركز القومي للترجمة، العدد 1724، الطبعة 1، القاهرة، 2011، ص29.
(3) توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية**، مرجع سابق، ص31.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أحد أبرز مظاهر النظام الدولي الجديد هو تعدّد فواعله من غير الدول، لا سيما بعد بروز أدوار فوق الدولة لشركات عالميّة متعدّدة الجنسيات، فضلًا عن تلك الأدوار البارزة للمنظّمات غير الحكومية والتي باتت تشكل تحدّيًا رئيسيًا لسيادة الدول وسلطتها المطلقة على شعوبها، ولذا نحن أمام تفاعلات لمنظومة جديدة من الوحدات لم تعد تقتصر على الفواعل التقليدية كما كانت في السابق، وهذا ما يعطي زخمًا وبعدًا إضافيًا للنظام الدولي الجديد.

- تراجع سيادة الدول

لا شكّ أنّ أحد أهم المواضيع التي أثيرت وبشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو موضوع تراجع سيادة الدول المطلقة، إلى تلك الدرجة التي تؤشّر نسبية السيادة للدولة على شعوبها، وذلك بفعل تأثيرات ومتغيّرات عديدة منها على سبيل المثال، تأثيرات العولمة على مجمل الحياة الإنسانية وبجوانب عديدة وشاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وحتى قيمية في بعض الأفكار التي تحاول بها الولايات المتحدة الأميركية التقليل من شأن ثقافة الدول الأخرى وحضاراتها، وإبراز الجانب القيمي الأميركي ونظرتها لفلسفة الحياة.

ذلك أنّ أحد أهم أدوات تثبيت دعائم الهيمنة الأميركية عالميًا هي العولمة Globalization كونها منظومة متكاملة التأثير، فضلًا عن أن التسويق والترويج الأميركي لها قطعا شوطًا كبيرًا لتسهيل تأثيرها بمخرجات كبيرة على الدول، لا سيما وأن انتشار التكنولوجيا بشكل واسع كان قد جعل تأثيرها مضاعفًا. فضلًا عن التقليل من قدرة الدولة على السيطرة المطلقة في موضوع السيادة كما كانت تفهم تقليديًا.

- توازن الرعب النووي

من المهم الإشارة إلى أن الأساس في توازن الرعب يعود إلى استراتيجية الردع النووي التي بدأت بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي مع امتلاك السوفييت للسلاح النووي بدءًا من العام 1949.

وتجسّدت بشكل أكبر خلال الحرب الباردة. وقد أدرج استخدام مصطلح توازن الرعب بدلًا من توازن الردع، للدلالة المباشرة على أنّ كلا الطرفين يدرك تمامًا أنّ أي إقدام على استخدام السلاح النووي سيشكل كارثة إنسانية كبرى لا تستبعد فناء جزء كبير من العالم. وعليه، فالتذكير بهذا المصطلح قد يشير إلى ضرورة استدراك خطورة الأمر قبل أيّ توتر يرافق العلاقات ما بين كلا الدولتين. كما من المفيد القول إن دولّ النادي النووي اتّسعت اليوم بحيازة السلاح النووي من قبل دول أخرى أعلنت صراحة عن امتلاكها له كالمملكة المتحدة، فرنسا، الصين، الهند، باكستان، ودول أخرى لم تعلن عنه كإسرائيل.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

- ميل الدول نحو التكتلات الدولية

تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير إلى درجة أنّها أضحت أحد سمات النظام العالمي الجديد، لا سيما تلك التكتلات التي انطوت على الجانب أو المضمون الاقتصادي مثل مجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، فضلًا عن دول اتحاد بريكس BRICS والذي ضم كلًّا من البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا.

ازدياد النزاعات الدولية

تعدّ النزاعات الدولية وعلى المستوى الإقليمي والعالمي أحد السمات البارزة في عصر البيئة العالمية الجديدة، وإن كانت هذه النزاعات امتدادًا للحقبة التي شملت العقد الأخير من القرن العشرين متمثّلة بحرب الخليج الأولى والثانية، والتدخل في الصومال ويوغسلافيا وحرب احتلال العراق وأفغانستان والتوترات داخل الدول في ليبيا وسوريا واليمن، وكذلك التوترات ما بين القوى الدولية الكبرى على المصالح والنفوذ والمنافسة الاقتصادية كتلك الجارية بين واشنطن وبكين.

ممّا تقدّم يمكن القول بأنّ البيئة العالمية الجديدة التي يعكسها النظام الدولي الجديد أخذت منحى أكثر اتساعًا من سابقاتها فيما يتعلق بتمدّد ظواهر سياسية جديدة، كالعولمة وآثارها الإستراتيجية العالمية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى القيميّة والتي بدأت ملامحها في الظهور والاتساع بدءًا من العام 1991، ومحاولة الولايات المتحدة الأميركية السيطرة على العالم، وقيادتها عبر الترويج لمفهوم القطبية الأحادية وأفول نظام ثنائي القطبية.

وكذلك اتّساع ظاهرة ميل الدول إلى التكتلات العالمية بعد تزايد المخاطر المجابهة لدول المنظومة العالمية بكلّ ما تتضمنه من طاقات بشرية ومادية تحديات القيادة العالمية للنظام الدولي.[1]

وإذا كانت المدة السابقة للحرب العالمية الأولى تؤشّر الارتكان إلى نظام التعددية القطبية والمدة اللاحقة للحرب العالمية الثانية إلى نظام ثنائي القطبية، فإنّ مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والمتمثلة بتفكّك المنظومة السوفييتية وانهيارها تؤشّر إلى بروز نظام عالمي جديد تتمتعّ فيه الولايات المتحدة بتفرّد قيادي للبيئة العالمية في ظلّ تقهقر عدّوها التقليدي ومنظوماته الاستراتيجية العالمية، لتنطلق في صياغة استراتيجيّة عالمية جديدة تتواءم في سلوكها وتنفيذها مع مستجدّات البيئة العالمية الجديدة التي وضعت فيها واشنطن في قمة الهرم السياسي الدولي.[2]

(1) يونس الدباغ و محمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، مرجع سابق، ص788.

(2) يونس الدباغ و محمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، المرجع السابق، ص793.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

واتّساقًا مع ذلك، ساد اعتقاد بأنّ مرحلة جديدة أخذت طابعًا أكثر وضوحًا في النظام الدولي الجديد وبيئاته المستجدة تكون فيه الولايات المتحدة الأميركية واحدة من بين مجموعة محدودة جدًا من القوى المؤثرة في العالم اقتصاديًا، عسكريًا، وتقنيًا لا سيما بعد الطفرات الكبيرة التي حقّقتها الصين في مجالات النمو الاقتصادي العالمي. وكذلك في الجوانب العسكرية وإعادة هيكلتها وفق البيئة العالمية الجديدة ومستجداتها فضلًا عن محاولة روسيا الإتحادية إعادة تحديث منظوماتها الأمنية والعسكرية، وبما يعيد من هيبتها العالمية في الجانب العسكري الأمني أولًا، ومحاولتها السعي إلى الجانب الإقتصادي ثانيًا، مما يعني ذلك أنّ حلمًا أميركيًا عالميًا يتفرّد بالقيادة والقرار في آن واحد لم يكتمل، لا بل أنّ قيودًا كبيرةً كانت قد كبّلته تطلّعات بكين وموسكو إلى إعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه يضمن حركة ونطاق فعل لقوى عالمية لا تتقيّد أو تنفرد فيها واشنطن بذاتها.[1]

- البعد القطبي (القطبية)

أدّت القطبية دورًا مؤثّرًا لدى المنظّرين الأربعة ونظرياتهم عن توازن القوى. فقد ربط «بول» القطبية بالتعقيدات، حيث يرى أنّ النظام الدولي يصبح أكثر تعقيدًا في كلّ مرة يتمّ فيها إضافة قطب جديد، أو عند تصاعد إحدى القوى المركزية. أما «مورجنثاو» فقد ناقش التعدّدية القطبية حيث عدّها أكثر استقرارًا من القطبية الثنائية، ارتباطًا بأنّها تولد مستويات أعلى من عدم التأكد وتشجع الانتباه الشديد، وتلك هي العوامل التي تحافظ على توازن القوى واستمرارية الاستقرار في النظام الدولي.

وتعلو أهمية القطبية عند «والتز» عن بقيّة أبعاد توازن القوى، حيث يرى أنها أحد أهمّ أسباب التغيير في البناء الهيكلي للنظام الدولي، ويمتدّ تأثيرها إلى الأعضاء المؤسسين للنظام، ويؤكّد أنّ توازن القوى يتّسم باستقرار أكثر في نظام القطبية الثنائية عنه في نظام التعدّدية القطبية، وقد ذهب «ميرشايمر» في نظريته عن توازن القوى في بعدها القطبي إلى التفرقة بين القطبية على المستوى الإقليمي والقطبية على المستوى العالمي، ويشير إلى أنّ التوازن الإقليمي الفعّال يكون نتاجًا لمؤثّر من خارج المنطقة أو الإقليم وهو ما يطلق عليه الموازن الخارجي، ويصوّر توازن القوى العالمي في سياقات من التفاعل بين الأقاليم المختلفة.[2]

(1) مرجع ذاته، ص794.

(2) أحمد يوسف عبد النبي، **تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 220، أبريل 2020، القاهرة، ص16.

المطلب الثاني: عناصر القوة المؤثّرة في نشوء الأقطاب الجديدة

لقد بدأت التكنولوجيا بالانتقال من القطاع العام نحو الخاص، حيث لم تعد الحكومات وشركات الدفاع هي المصادر الأساسية للابتكار. ومنذ نهاية حقبة الحرب الباردة انبثقت التكنولوجيات المتطوّرة من قطاع التكنولوجيا التجارية. وقد يكون تأثير التكنولوجيا طويل الأمد في تشكيل المنافسة العالمية دور في انتشار القوة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والدول التي تحسّن استغلال الموارد الخاصة والتجارية فضلًا عن تطوير التكنولوجيا التجارية ستحقّق أداءً أفضل بشكل نسبي في مجالي التجارة والقوّة العسكرية.

إنّ السعي نحو التقدّم التكنولوجي يجري على قدم وساق وبشكل تراكمي، وسيحدّد تطور الدول واعتمادها على التكنولوجيا حجم قوتها. وفي الوقت الذي بدأت المجتمعات تدرك أهمية التكنولوجيا الناشئة والابتكار وتتبناها سيؤدي ذلك حتمًا إلى تغيير ميزان القوى بين الدول. ومن ناحية أخرى، إنّ انتشار التكنولوجيا وتسارع وتيرة الابتكار من شأنه نشر الفوضى والاضطراب في العالم بعد فترة من الهدوء والسلام.[1]

ستكون القوّة الفاعلة مستقبلًا هي القوّة المتمثلة في القدرة على التحكم وفنّ إدارة وكبح جماح القوة بكل أبعادها العسكرية الاقتصادية الثقافية والتكنولوجية. حتى إن لم يتسنّ لدولة واحدة حيازة كافة صور أو ركائز القوة الشاملة مجتمعةً، فإنّ امتلاكها لأي منها إلى جانب الإدارة الحكيمة والجيدة لهذه الصورة أو الركيزة ربما يكون أفضل وأكثر فاعلية من امتلاك قوة شاملة بغير حكمة في استخدام تلك القوة.[2]

أولًا: دور تحوّل القوّة في تشكيل قوى دولية جديدة

إنّ «توازن القوى» لا ينطبق على المنافسة اليوم، حيث تسعى الصين إلى بسط نفوذها وكسب القوة، أما الولايات المتحدة فهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن. يحاول كلّ من الطرفين التفوق على حساب الآخر ضاربين مفهوم «توازن القوى» بعرض الحائط، والذي كان يُنظر إليه سابقًا على أنه عامل استقرار إبّان حقبة الحرب الباردة.

(1) جيمس أندرو لويس، **التكنولوجيا وتحول ميزان القوى**، ترجمة المركز الكردي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 27 نيسان 2022.

(2) بشير عبد الفتاح، **القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا**، المركز العربي للدراسات الانسانية، رؤى معاصرة، العدد 6، آب 2008، القاهرة، ص59.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تفتقر القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الهند إلى استراتيجيات متماسكة أو فهم واضح لشروط المنافسة ومتطلباتها.

لقد عرّفت الصين القيادة التكنولوجية على أنّها مفتاح القوة الوطنية واستمرار سلطة الحزب دون منازع، ساعيةً من خلال بناء قاعدتها التكنولوجية إلى تطوير قدرات وطنية مستقّلة بحيث تصبح مكتفية ذاتيًا وعدم اللجوء إلى مصادر أجنبية لتأمين ما تحتاجه.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة فهي تعتمد نهجًا يرتبط مع السوق والشراكات التجارية والحكومية مع الحلفاء الأساسيين، وهذا ما يجعل المنافسة بين النماذج المختلفة لإنشاء التكنولوجيا واستخدامها في المنافسة الثنائية عاملًا محوريًا بين الولايات المتحدة والصين وفي إعادة التوازن العام للقوة العالمية.[1]

ثمّة مراكز قوة عالمية ناشئة يمكن أن توجد إدارة مؤسسية لقوى عظمى تعمل بتناغم فيما بينها او بوصفها قوة مسيطرة قائمة على تحالف قوى عدة. وفي تقرير لمجلس الاستخبارات القومي الأميركي بعنوان هو «اتجاهات عالمية 2025 – عالم متحول»، يتنبّأ المجلس بحدوث تحوّل ثوري في النظام الدولي جراء حصول لاعبين جدد على مقاعد لهم في محفل النخبة الدولي الراقي، حيث سيجلبون معهم مخاطر جديدة ويضعون قواعد جديدة أيضًا. وفي عصر يزداد تعقيدًا واختلالًا في موازينه فإنّ بروز الصين، والهند، والإتحاد الاوروبي، بوصفها قوى عظمى وظهور روسيا ثانية بوصفها قوة عظمى قديمة صارا يشكّلان القوة المحركة الرئيسية للنظامين العالميين الحالي والمقبل.[2]

شهد النظام الدولي لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة ظهور تحوّلات بنيويّة وإن كانت تدريجيّة في هيكليّة القيادة العالمية وبروز أقطاب دوليّة جديدة فيه، وهي نتيجة طبيعية أفضت إليها التغييرات التي حدثت في موازين القوى العالمية بين الأقطاب الدولية لتنعكس على التوازن الإستراتيجي العالمي الذي نظر إليه البعض من زاوية الاختلال إثر تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره قبل أن يفنده الآخرون مع ظهور قوى دولية جديدة تتطلّع إلى مكانة ودور وتأثير بشكل يتناسب طرديًا مع مقوّمات قوّتها الاستراتجية.[3]

(1) جيمس أندرو لويس، **التكنولوجيا وتحول ميزان القوى**، مرجع سابق.
(2) مؤلفون متعددون، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**، تحرير جرايمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص329.
(3) Aaron L. Friedberg, The Growing Rivalry Between America and China and the Future of Globalization, https://tnsr.org, The Strategist, Winter 2021/2022, Accessed on 7/1/2024.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وتحت الهيمنة، سواء الإقليميّة أم العالميّة، القضية الكبرى هي ما إذا كان تصميم النظام مفروضًا أو مقبولًا. وقد تكون الغلبة قادرة على إجبار الآخرين على المساعدة في توفير المنافع العامة، ولكن مع خطر الإضرار بسلطتها إذا اعتمدت بشكل مفرط على القوّة، غير أنه قد يعرضها إلى الاستغلال.

ومن الواضح أنّ ديناميكيات النظام المختلفة هذه في ظلّ الموازنة بين النظام المهيمن في مقابل النظام الهرمي تُهم كثيرًا إذا كان العالم اليوم يتحوّل من هيمنة الولايات المتحدة إلى توازن غير مستقرّ بين واشنطن وبكين: صراع القوى العظمى أو الحرب الباردة الجديدة. وفي تلك السيناريوهات، ينبغي أن يتوقّع من الصين أن ترغب في التراجع إلى عالم من الدبلوماسية والمؤتمرات المتعدّدة الأطراف إلى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه إعادة تشكيل نظام عالمي بما يتّفق مع أفضلياتها وقواعدها.[1]

أمّا المشاهد المستقبلية للنظام الدولي فهي الآتية:

- مشهد الأحادية القطبية.
- مشهد التعددية القطبية.
- مشهد القيادة بالمشاركة.
- مشهد القيادة بالتعاون.[2]

كلما تصدّت القوى الدولية الفاعلة للتحديات الاستراتيجية المجابهة عالميًا، حدّد ذلك تراتبية جديدة لهيكليّة عالميّة جديدة تتوزّع فيها القوى هرميًّا بحسب تنوّع قدرتها على تلك المجابهة وتفاوتها، فضلًا عن إمكانيتها في القيادة والسيطرة العالمية.[3]

أ- العوامل السياسيّة والاقتصاديّة

فيما يتّصل بالبعد السياسي والاقتصادي فهي تتمثّل في الآتي:

(1) Paul Tucker, **Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order**, New Jersey, Princeton University Press, 2022, P199.

(2) يونس الدباغ ومحمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، مرجع سابق، ص806.

(3) يونس الدباغ ومحمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، المرجع السابق، ص816.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– تراجع فكرة السيادة المطلقة للدولة وانتفاء الحدود بين الشأن الخارجي حيث أصبحنا نرى بعض القوى تتدخّل في أمور كانت تعدّ في الماضي شأنًا داخليًا.

– الضغوط المتزايدة لترجيح الكفة لصالح الشركات العابرة للقارّات والمنظمات الدولية غير الحكومية أو المجتمع المدني وذلك على حساب الدولة والمنظمات الدوليّة والحكوميّة.

– إعادة تشكيل خريطة وموازين القوى في النظام الدولي لصالح القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات على حساب المفهوم التقليدي للقوّة.

– إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي، وتراجع الاهتمامات التقليديّة حيث تقدّمت قضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب على الاهتمامات المتعلقة بالتنمية الشاملة والرقي الاجتماعي.

– السعي إلى تغيير الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام الدولي والوظائف التي تؤديها أو يتعيّن أن تؤدّيها أجهزة هذا النظام.

– القوّة كشرط من شروط ممارسة السيادة، لأنّ مبدأ سيادة الدولة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية.[1]

ب– تأثير الاقتصاد والعسكر على القوى العظمى

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية نسبيتان دومًا وينبغي أن ينظر إليهما وفقًا لذلك، ولما كانتا نسبيتين وبالنظر لكون جميع المجتمعات عرضة للتغير المحتم، إذًا لا يمكن مطلقًا أن تبقى التوازنات العالمية على ما هي عليه.

لقد كان تاريخ الشؤون الدولية طوال الخمسة القرون الفائتة تاريخ حروب أو في الأقل استعدادًا لحروب نظرًا لطبيعة التنافس والفوضى التي اتّسمت بها خصومات الأمم.

ومن الجليّ أنّ هناك تحوّلات مهمّة في التوازنات آخذة بالحصول مهما كان احتمال الاصطدامات التقليدية أو النووية، وربما بسرعة أعلى ممّا هي عليه سابقًا، وفضلًا عن ذلك، فهذه التحوّلات تجري

(1) ابراهيم ابو محمد، **النظام العالمي الجديد بين بريق الوعود وحقائق الاختراق**، مكتبة الكيلاني، بيروت، 2007، ص65.

على الصعيدَيْن المنفصلَين، ولكن المتزامنَين وهما الإنتاج الاقتصادي والقوة الاستراتيجية.[1]

والمشكلة التي حيّرت الخبراء الاستراتيجيين والاقتصاديين والزعماء السياسيين منذ العهود الكلاسيكية فصاعدًا، إنّ ما يلزم الدولة كي تتحوّل إلى قوة عظمى هو امتلاكها قاعدة اقتصادية مزدهرة، على أساس أنّ تعريف القوة العظمى هو الدولة القادرة على الصمود بنفسها أمام أية دولة أخرى. ويقول «ليست» تجعل الحرب أو احتمالية نشوبها من القاعدة الصناعية مطلبًا لا غنى عنه لأمة من الطراز الأول، ولكن الانصراف إلى الحرب أو تخصيص حصّة ضخمة من قدرة الأمة الصناعية على الإنفاق التسليحي غير الإنتاجي يخلق خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية وبخاصة بمواجهة دول تركز حصّة أكبر من دخلها على الاستثمار الإنتاجي لنمو طويل الأمد.[2]

بالرغم من أنّ التوترات كانت موجودة دائمًا بين القوى العظمى إلا أنّها كانت مباشرة، والصراعات العسكرية أصبحت إلى حدّ كبير شيئًا من الماضي.

الأكاديمي «جوشوا بارون» يرى أنّ السبب الرئيسي لهذا الاتجاه يتمحور حول أولوية القوة العسكرية الأميركية، ثانيًا هناك درجة من الإجماع بين القوى العظمى أنّ القوة العسكرية لم تعد أداة فاعلة لحلّ النزاعات منذ أزمة الصواريخ الكوبية. الدول الغربية المؤثّرة قامت إلى حدّ كبير بحلّ النزاعات فيما بينها بطريقة سلمية عبر الدبلوماسية.[3]

رأى «صموئيل هنتنغتون» أنّ العالم يتميّز بأنّه نظام هجين يعرف بإسم «نظام أحادي متعدد الأقطاب» مع قوة عظمى واحدة إلى جانب العديد من القوى الكبرى. هناك عدد من القوى الناشئة وهذا هو الأكثر وضوحًا داخل المجال الاقتصادي مع احتمال أن تتفوّق الصين على الولايات المتحدة على أساس الاتجاهات الاقتصادية، وقد تستخدم الصين قدرتها العسكرية من أجل تأمينها ميزة جيواستراتيجية في بحر الصين الجنوبي. وبعد أن قالت هذا، لا تزال الصين تفتقر إلى المستوى الضروري من القوة الناعمة التي يمكن مقارنتها بالقوّة العالمية الحقيقية قوة خارقة.

في هذا النظام الأحادي – متعدّد الأقطاب، هناك قوة عظمى ناشئة أخرى يجب أخذها في الحسبان وهي الاتحاد الأوروبي. فالقوة الناعمة للاتحاد الأوروبي مثيرة للإعجاب. إنها أكبر سوق في العالم

(1) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2007، ص.ص815-814.
(2) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، المرجع السابق، ص818.
(3) Kevin Bloor, **Understanding Global Politics**, Briston, E-International Relations, 2022, P159.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ولها تمثيل دبلوماسي واسع النطاق عالميًا.

سوف تثبت القوى العظمى دائمًا أنّها رهينة للثروة. خلال الثمانينيات كان الأمر كذلك، وكان من المتوقع على نطاق واسع أنّ اليابان سوف تتفوّق على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك شهدت البلاد أزمة اقتصادية كبيرة التباطؤ معروفة باسم «العقد الضائع» وقد يصيب الصين مصير مماثل.

حتى الولايات المتحدة قد تشهد تراجعًا سريعًا قابل للمقارنة مع القوى العظمى التاريخية الأخرى في الماضي. وفي ملاحظة أخيرة من المهم أن ندرك أنّ هناك عددًا كبيرًا من القيود المفروضة على قدرة القوى العظمى على الإكراه أو الإقناع للآخرين، على سبيل المثال، فشلت الولايات المتحدة بشكل فردي في تأمين وضع حدّ للحرب الأهلية السورية أو إحلال السلام الدائم للصراع العربي الإسرائيلي.[1]

ج- تأثير صناعة السلاح والإنفاق الدفاعي على القوى العظمى

إنّ صناعة السلاح اليوم تبتعد كثيرًا من التصنيع التجاري ذي السوق الحرة، وهذا التصنيع التجاري المتمركز عادة في شركات عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارات دفاعها سواء في أميركا أم بريطانيا أم فرنسا. وقد تهيّأت له الحماية على الدوام ضد عمليات عالم التجارة بفضل منح الدولة عقودًا وكفالات أعلى من التكلفة لإنتاج معدّات لا يحقّ لغيرها أو لغير الدول الصديقة المأمونة أن تستخدمها. أما السوق الحرة حتى للشركات العملاقة مثل «اي بي ام» و»جنرال موتورز» فعليها أن تخوض منافسة عنيفة لتكسب مجرد حصة في الأسواق الداخلية والخارجية التي تؤدّي فيها النوعية وذوق المستهلك والأسعار دورًا كبيرًا، وفيما ينتج التصنيع العسكري الذي دفعته رغبة الإنسان بامتلاك أفتك الأسلحة لتهيئة قوّاته المسلحة للمقارعة في أصعب الظروف الممكنة موادًا متزايدة الغلاء والتعقيد وقليلة الأعداد.[2]

لطالما انطوت المطالب المختلفة للإنفاق الدفاعي والأمن العسكري، والحاجات الاجتماعية والاستهلاكية، وكذلك الاستثمار لأغراض النموّ على منافسة ثلاثية على المصادر، وربما كان خير إنجاز هو الإبقاء على تنسيق تقريبي بين الأهداف الثلاثة، لكن طريقة تحقيق ذلك التوازن ستتأثر بقوّة الظروف القومية وليس بتعريف نظري للتوازن. فالدولة المحاطة بجيران عدوانيين ترى الأولوية

(1) Kevin Bloor, **Understanding Global Politics,** op.cit, P160.

(2) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، ص674.

في رصد المزيد للأمن العسكري أكثر من دولة يشعر مواطنوها بالتحرّر النسبي من هذا التهديد، وسيجد البلد الثري بمصادره الطبيعية الأمر سهلًا ابتياع المدافع. إنّ أولويات المجتمع العازم على تحقيق النموّ الاقتصادي واللحاق بركب المجتمعات الأخرى المختلفة عن أولويات بلد على شفير حرب. وتوضّح الجغرافية والسياسة والثقافة أنّ حلول دولة ما المختلفة عن الأخرى تمامًا. مع ذلك لن تستطيع القوة العظمى الاحتفاظ بمكانتها لفترة طويلة من دون موازنة تقريبيّة بين هذه المطالب المتنافسة: الدفاعية، الاستهلاكية، والاستثمارية.[1]

د- الأسلحة النوويّة وفائق القوة

الأسلحة النوويّة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الأسلحة التقليديّة من حيث قوّتها التدميرية وسرعة إيصالها، وحاجتها العسكرية المحدودة تتطلّب استخدامها لردع الحرب بدلًا من الحرب. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، كانت الدول النوويّة المسلّحة قادرة على تدمير بعضها البعض من دون أن تضطر إلى هزيمة قوّاتها المسلحة المعارضة. وحالما كانت الدول العظمى في حالة من التدمير المتبادل المؤكد (وهي حالة وصلت إليها أواخر الخمسينات)، كانت في حالة ما أصبح يسمى «الردع الوجودي». وكل جانب لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر تدميرًا كاملًا في ضربة نووية ثانية انتقاميّة، والعقوبة القصوى والخوف من التصعيد كافيان لردع كلّ طرف الآخر عن الشروع في الضربة الأولى على الإطلاق. وبالنسبة إلى «آرون» فهذا الوضع الوجودي كان آمنًا طالما لم تتمكّن أي من القوتين العظميين من تدمير القدرة الانتقامية للأخرى في هجوم نووي، وطالما لم يكن من الممكن بناء دفاع حديدي ضد الأسلحة النوويّة.

ففعاليّة أو مصداقية الردع النووي لا تعتمد على استراتيجيات أو مذاهب معقّدة يستخدمها أي من الجانبين لجعل الطرف الآخر على يقين مما سيحدث إذا ما وجد الصراع بينهما. فمصداقيّة الردع تكمن في الأسلحة نفسها، وليس في محاولات الدول التفكير في الحرب النووية بعبارات تقليدية، و«آرون» الذي انتقد بشدّة المخطّطين النوويّين في الولايات المتحدة لتفكيرهم خلاف ذلك. وكما هو الحال بالنسبة إلى مذكراته بشأن القيود المتأصّلة في النظرية الدولية بشكل عام، أصرّ «آرون» على أن الاستراتيجية النوويّة لا يمكن أبدًا أن تصبح أي شيء مثل العلم الدقيق.

ومن ناحية أخرى، سوف تستمرّ الصراعات الإقليمية في ظلّ المواجهة النوويّة بين الدولتين الكبيرتين. وخلص «آرون» إلى أنّ الحرب الباردة كانت في آن واحد غير مسبوقة، وفي سياق

(1) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، المرجع السابق، ص679.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الاختلافات الإيديولوجية بين قوّتين عظميين مسلّحتين بأسلحة نوويّة، لا مفرّ من حدوثها.[1]

القوة الإلكترونية والتغيّر في مفاهيم القوة–التهديد–والردع تمثّل المعرفة التكنولوجية نوعًا جديدًا من أنواع القوة، فالقوّة لم تعد مقتصرة على القوة العسكرية أو الاقتصادية، كما لم تعد تحتكرها الدول، فامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها وتوظيفها أصبحت ملكًا للدول والأفراد وحتى الجهات الفاعلة من غير الدول، لقد أصبح هناك معايير جديدة لقياس القوة في النظام الدولي.

فرغم أنّ قوة الدول ما تزال تقاس بالاستناد إلى مركب القوة الشاملة الذي يتضمّن الجوانب الدفاعية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، والبشرية. إلا أنّ دور التكنولوجيا بات مهمًا في تحديد موازين القوى في النظام الدولي. فالدول التي تمتلك أدوات التكنولوجيا، وتحرص على تطويرها باستمرار تكون فرصها أكبر في ممارسة النفوذ، والتأثير على تفاعلات السياسة الدولية، لقد قال الرئيس الروسي بوتين: «من سيقود الذكاء الاصطناعي سوف يحكم العالم». كما حذّر معهد العلاقات الدولية الاستراتيجية في باريس عالم 2017 من أنّ الصراع الدولي حول الذكاء الاصطناعي قد يؤدّي إلى حرب عالمية ثالثة، وأن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري يؤدّي إلى إدخال متغيّر جديد في المعادلة العسكرية، فلن تتساوى الجيوش التي تستخدم تلك التكنولوجيا الجديدة مع غيرها.

إنّ الحرب الإلكترونية ستحدث آثارًا إستراتيجية من المحتمل أن تزعزع الاستقرار الأمني إلى حدّ كبير وتؤثر على ديناميكيات الصراع والتصعيد العسكري في المستقبل. كما أصبحت التهديدات الأمنية في عالم الألفيّة الثالثة أكثر اتّساعًا وانتشارًا وفتكًا. لقد أصبح التهديد أكثر عالمية بشكل جعل الكثير ينظر إلى ذلك بأنّه يشير إلى نهاية عصر الأمن المطلق. إنّ الدول مهما بلغت قوتها لم تعد قادرة على حماية نفسها من الهجمات الإلكترونية، والتهديدات الأمنية اليوم أصبحت متعدّدة الاتجاهات والأشكال حيث يصعب توقّعها وتختلف من حيث الشكل والمضمون. فالدول لم تعد صاحبة الحل والربط فقط، فأصبح للفضاء الإلكتروني دور في التفاعلات والتحوّلات البنيويّة كمجال جديد في العلاقات الدولية، وانتقل تأثيره لأحداث تغييرات كيفيّة في النظام الدولي.

ويشهد النظام الدولي في ظلّ الألفيّة الثالثة إعادة لتعريف الردع، فرضته أبعاد وطبيعة الحرب الإلكترونية، وأما اختلاف الردع الإلكتروني عن الردع التقليدي فيرجع إلى مجموعة من العوامل من

(1) Martin Griffiths, Steven C. Roach, M. Scott Solomon, **Fifty Key Thinkers in International Relations,** 2nd Edition, London and New York, Routledge, Taylor & Francis e-Library, 2008, P6.

أهمها: وجود فواعل جديدة من غير الدول، والتي تسعى لتحقيق أهدافها من دون أن تكون مرتبطة مباشرة بالدولة، وعليه، فهي تؤثّر على مصالح الدول. وتتجلّى هذه المشكلة في كون الفواعل من غير الدول لا تتصرف وفقًا لمعايير وقيم الدولة، وهي ليست ملزمة ولا مقيدة بالمبادئ التي تفرضها الدول نفسها.

إنّ الفضاء الإلكتروني هو مساحة ليست ملموسة بلا شكل ولا حدود، فهذا الفضاء ليس له حدود إقليمية، وليس من السهل معرفة متى اخترقت الحدود والمعالم، إنّ قدرة مستخدمي الإنترنت على إخفاء هويّتهم منحتهم القدرة على التصرف بشكل مجهول، مما يجعل من الصعب القدرة على القبض على مرتكبي هذه التصرفات، ناهيك عن عدم إمكانية فرض العقوبات مما يسبّب مشاكل كبيرة للردع.[1]

ثانيًا: دراسة حالة الأقطاب الجديدة

ما يحدث في النظام الدولي ليس أكثر من مجرد انعكاس للمنظومة ككل، رغم أنه لا يكاد يكون هناك اتفاق على الطبيعة الأساسية للمنظومة. «كينيث والتز» ينظر إلى التوزيع العالمي للقوّة، وبخاصة عدد القوى الكبرى، على أنه خاصيّة النظام الأكثر أهمية.[2]

والواقع أنّ توازن القوى يحدث إذا لم تتمكّن دولة واحدة أو تحالف مهاجمة دولة أخرى أو تحالف مقابل، وإذا ما تمكّنت دولة واحدة من بناء قوتها العسكرية، يمكن لمجموعة من الدول الضعيفة المواجهة، أن تبني تحالفًا مؤقتًا رادعًا ضد الدولة الأولى. وبهذا لن تتمكن الدولة القوية من مهاجمة أي من الدول الضعيفة لخوفها من هجوم مضاد عليها من الدول المتحالفة.[3]

حيثما تكون الدول أو الأمم قادرة على شنّ الحرب ضدّ بعضها بعضًا، وحيثما لا توجد سلطة متفوّقة تستطيع إما أن تفرض الأمر الواقع، أو تغييرات محدّدة على كل الدول ضمن النظام الدولي، بما فيها الدول الأكثر قوّة، يواجه صانعو القرار احتمال وقوع الحرب. إنّ صانعي القرار في أي دولتين يعتقدون أنّهم يعرفون أنّ ثمة طريقة واحدة لتحقيق الأمن أي التفوّق. وبالطبع لا يمكن للأمن عن

(1) بسمة توم، **صراعات الالفية الثالثة وتاثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2021، ص56.

(2) Yale H. Ferguson and Richard W. Mansbach, **The State Conceptual Chaos, and the Future of International Relations Theory**, Colorado and London, Lynne Rienner Publishers, University of Denver, 1989, P65.

(3) هايل طشطوش، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص25.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

طريق التفوّق أن يعمل لصالح كافة المتنافسين في آن واحد. وما لم تزود التكنولوجيا العسكرية المتنافسين بأفضلية عسكرية دائمة ومهمّة فإنّ تفوّق أحد الأطراف لا بدّ أن يتضمّن بالضرورة دونية الآخرين وانعدام أمنهم.[1]

استمرّت العوائق في عرقلة مسيرة الصين نحو بلوغ النوعيّة العسكرية الحقيقية لتتساوى مع ما لدى أميركا وروسيا، سواء أكانت تلك العوائق انفجار غواصة صينية في أثناء تجربة إطلاقها أم إلغائها صاروخًا، أم تقليص برامج التسلّح ونقص الخبرة في تكنولوجيا المعادن، أم نقص المحرّكات القاذفة المتطوّرة، والرادارات ومعدّات الملاحة والتتصالات. وبقيت بحرّيتها بالرغم من تمارينها في المحيط الهادي بعيدة من كونها أسطول مياه زرقاء. وتقبع قوّة غواصاتها حاملة الصواريخ خلف غوّاصات القوّتَين الكبريين اللتين كانتا تهيلان الأموال لتطوير أنواع عملاقة (أوهايو والفا) اللّتين تستطيعان الغوص إلى أعماق أبعد، وتسير بأعلى سرعة من أيّ من الأنواع السابقة.

أخيرًا يشير ذكر الأموال إلى أنّ الصين ما دامت تنفق واحدًا إلى ثمانية من الإنفاقات الدفاعية للقوّتين العظميين، فليس أمامها من طريق لتحقّق المساواة التامة، ولذا فهي عاجزة عن امتلاك جميع أنواع الأسلحة أو اتخاذ الأهبة لكلّ تهديد محتمل.

أ- القوّة الكامنة الصينية

هناك على الدوام فاصل زمني كبير بين إنتاج نموذج أوّلي من سلاح ما وبين امتلاك أعداد كبيرة منه وتجريبها ومن ثم دخولها الخدمة داخل الجيش الصيني. وبالرغم من ذلك تمنح إمكانات الصين العسكريّة بلادها نفوذًا أقوى مما كانت عليه قبل سنوات. فالتحسين الذي شهدته مستويات التدريب والتنظيم والتجهيز لا بد أن يضع جيش التحرير الشعبي في موقع أفضل لمواجهة الخصوم الإقليميين، كفيتنام وتايوان والهند من العقود القليلة الماضية، وحتى الميزان العسكري مقابل الاتحاد السوفييتي قد لا يبقى مائلًا لصالح موسكو بهذه الشدة.[2]

اليوم معظم المعارك المهمة تحصل ليس في أماكن الصواريخ وأراضي إطلاق النيران، ولكن في معامل ومختبرات المواد العلمية مثل: Sandia National Laboratory in California, Beijing's Tsinghua University and the United Kingdom's BAE Systems Lab حيث تتسابق الأبحاث لتطوير المواد التي سوف تدفع دولها عسكريًا إلى الأمام في حروب الأجيال

(1) ايريش فيده، **توازن القوى العولمة والسلام الراسمالي**، ترجمة علي خليل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص15.

(2) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، ص685.

القادمة.

يقول «روبرت لاتيف» وهو رائد متقاعد «أنّها الإلكترونيات المتطورة التي غيّرت طبيعة الحروب»، وهو يعتقد أنّ المعادن النادرة ساعدت الولايات المتحدة للتحوّل من الأسلحة الميكانيكية والهيدروليكية في الحرب العالمية الثانية إلى تسليح إلكتروني يعمل على محرّكات وأجهزة استشعار، وكلّها تحتاج إلى معادن صغيرة وخاصة، والحروب القادمة تعتمد على الأجهزة الإلكترونية.(1)

ومع تزايد الطلب العالمي على السلع ذات التكنولوجيا المتقدّمة، تضاعفت سوق العناصر الأرضية النادرة. وعلى الرغم من اسمها، فإنّ عناصر الأرض النادرة ليست في الواقع كلها نادرة، ولكن الصين لديها شبه احتكار على تعدين العناصر.

الصين لديها 37٪ من الاحتياطيات العالميّة المقدرة بحوالي 36 مليون طن، ولكن تسيطر على أكثر من 97٪ من الإنتاج. ويبلغ حجم الكتلة السوفييتية السابقة حوالي 19 مليون طن والولايات المتحدة الأميركية 13 مليون طن، مع رواسب كبيرة أخرى تحتفظ بها أستراليا والهند والبرازيل وماليزيا.(2)

لقد بدأت الصين السير نحو التفوّق الإقتصادي العالمي، فقد وصل اقتصادها إلى المرتبة الثانية في العالم. كما اهتمت أن يتوازى التقدم التقني والاقتصادي مع انتشار نموذجها الثقافي في تحدّ للنموذج الثقافي الغربي، إذ أنشأت معهد «كونفشيوس» الذي تأسّس عام 2018 وانتشر 548 معهدًا بهذا الإسم في 154 دولة ومنطقة في العالم.

وتميّزت الصين كذلك بسخاء الاهتمام بالجيش الصيني وتعزيز القدرات العسكرية للصين. فقد أعلن الكاتبان الأميركيان «دانييل بورشتاين» و«ارنيه دي كيما» وهما من كبار المستشارين الاقتصاديين في أميركا في كتابهما «التنين الأكبر» الصين في القرن الحادي والعشرين أن العام 2022 سيكون عام التنين في تقويم الصين السنوي، وستكون الصين قادرة على تحقيق حلمها الكبير باعتبارها القوة المهيمنة على الاقتصاد الآسيوي من ثم العالمي. إذ يقول الرئيس الصيني «شي جي بينغ» في خطاب له عام 2014 «أن الاعتماد على النفس هو أساس قيام الأمّة الصينية في غابة الأمم، وأنّ

(1) David S. Abraham, **The Elements of Power Gadgets, Guns, and The Struggle for A Sustainable Future in The Rare Metal Age**, London and New Haven, Yale University Press, 2015, P166.

(2) **Rare earth metals mine is key to US control over hi-tech future**, https://www.theguardian.com, Dec 26, 2010, Accessed on 30/3/2024.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الابتكار الذاتي هو طريق لا بد منه للصعود إلى قمة العلوم والتكنولوجيا في هذا العالم، وأنّنا لن ننفصل عمن حولنا». كما أعلن في حديث آخر له في العام نفسه عن إعادة إحياء طريق الحرير لتحقيق حلم الصين في النهضة العظيمة للأمة الصينية.

أما الوجه الآخر لعالمية الصين فيبرز في سعيها إلى زيادة نفوذها في المؤسسات المالية القائمة من جهة، وتأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات المالية الدوليّة بقيادتها من جهة أخرى. لقد اتّبعت الصين أسلوب الولايات المتحدة في نظام «بريتون وودز» النقدي الذي أسّسته بعد الحرب العالمية الثانية، وأنشات بموجبه «البنك الدولي» عام 1944 و»صندوق النقد الدولي» عام 1945 بهدف إعادة بناء أنظمة الدفع الدولي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الدولي، وتسهيل التبادلات التجارية بين الدول من خلال تثبيت أسعار الصرف بين العملات الرئيسية والدولار الأميركي، والذي كان مرتبطًا بسعر الذهب. فكان لها (أي الصين) دور رائد في إنشاء «البنك الاسيوي للاستثمار» في البنية التحتيّة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو بنك تنمية متعدّد الأطراف اقترحه الرئيس «شي جين بينغ» عام 2013 وبدء العمل به عام 2016.

كما ساهمت بإنشاء «بنك التنمية الجديد» التابع لمجموعة البريكس لتمويل مشاريع البنى التحتية للدول داخل «البريكس» إلى جانب تأسيس «صندوق الاحتياطي الطارئ» للبريكس، و»بنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون» ما زال قيد المناقشة وصندوق «طريق الحرير» إلى جانب منظمة شنغهاي في محاولة لإيجاد مؤسسات مالية تشكّل ثقلًا موازنًا للمؤسسات التي أوجدها العالم الغربي، وتعكس قدرة الصين على تشكيل وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة.

كما أنّ الطموح الصيني للتحول إلى قوة سيبرانية بدأت منذ العام 2014 إذ طرح الرئيس «شي جين بينغ» مفهوم القوّة السيبرانية العظمى منذ إنشائه مجموعة القيادة المركزية من أجل الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات بالحزب الشيوعي الصيني.

وبدأ هذا المفهوم كإطار رئيس للاستراتيجية الصينية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إنّ القيادة الصينية ترى أنّه حان الوقت لكي تستغلّ الصين التحوّل نحو شبكات الجيل الخامس 5G لتنتقل من دولة صناعية كبرى إلى دولة سيبرانية كبرى. كما تسعى لأن يكون لها دور رئيس في تطوير البنية الرقمية العالمية الجديدة، وتوجيهها من خلال طريق الحرير الرقمي الذي تسعى

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

من خلاله إلى إعادة هيكلة نظام حوكمة الإنترنت العالمي.[1]

هناك جدل دائر أنه إذا قدر للنظام الدولي أن يكون ثنائي القطبية، فإنّ الصين هي القوة المرشحة أكثر من غيرها بأن تكون القطب الثاني الموازي للقطب الأميركي على المدى المنظور للاعتبارات الآتية:

امتلاكها لأكبر جيش في العالم مشكّل من 203 مليون فرد تسانده قوّات احتياطية ضخمة تقدر بـ 800 ألف تخصص له ميزانية كبيرة سنويًا تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة، ويجري توظيف عشرات المليارات سنويًا لتحديثه بالاعتماد على ما يعرف بالتكنولوجيا المزدوجة [2](*). وبانضمامها إلى النادي النووي عام 1964 وامتلاكها لحوالي 300 رأس نووي. أفلحت الصين في تحقيق قوة عسكرية كبيرة تعدّ من أكبر المؤسّسات العسكرية العالميّة القادرة على الردع والوقوف في وجه أيّة قوى عظمى بما في ذلك الولايات المتحدة، لا سيما في ظلّ الخضوع المستمرّ لهذه المؤسسة لعملية التحديث وإعادة الهيكلة تماشيًا مع دور الصين في النظام الدولي الجديد.

اعتبارها ثاني قوّة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأميركية بسبب الارتفاع المتنامي للناتج المحلي الصيني، الذي توقع صندوق النقد الدولي تجاوز عتبة 16 تريليون دولار مع حلول العقد الثالث من القرن الحالي. أما بضائع وسلع الصين فقد باتت البلد الأكثر جلبًا لرؤوس الأموال الأجنبية لتصبح عن جدارة مصنع العالم، ويتوقّع البعض بأن يتجاوز حجم الاقتصاد الصيني نظيره الأميركي خلال السنوات المقبلة. توفرها على قوة بشرية هائلة تعدّ الأولى عالميًا حيث يقارب سكانها 1.425 مليار نسمة[3]، وتكمن المفارقة الصينية في القدرة على تحويل الكثافة السكانية من عبء على الدولة إلى نقطة قوّة يجري استثمارها على أكمل وجه، حيث تمثّل الأيدي

العاملة النسبة الأكبر من عدد السكان والمقدرة بحوال 62%. وهكذا يثبت هذا البلد أهمية العنصر البشري بكونه قائدًا لعملية التحديث والتنمية.

(1) بسمة توم، **نظام الالفية الثالثة بين تراجع العولمة الغربية وتصاعد دور الدولة العالمية.. الصين أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 34، كانون أول 2022، المجلد 7، برلين، ص24.

(2)(*) تُعَدُّ التكنولوجيا الرقمية المزدوجة، وهي ميزة أساسية في أي تطبيق يتعلق بإنترنت الأشياء، من الوسائل التي تمكّن الشركات من محاكاة العمليات وتحسينها على مرّ الزمن.

(3) يبلغ عدد سكان **لصين** الحالي **1,425 مليار نسمة** بمعدل نمو سنوي قدره **0.044٪** كما ان عدد سكان الصين يمثل نسبة 17.638٪ من إجمالي عدد سكان العالم بحسب موقع https://:populationtoday.com، تاريخ الدخول 23/4/2024.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تمتّعها بموقع استراتيجي متميّز يمكنها من التحكم في طرق الملاحة البرية الجوية والبحرية لا سيما وأنّها تشكّل حلقة وصل بين شرق آسيا وشرق أوروبا، من دون أن ننسى عضويّتها الدائمة في مجلس الأمن الأمر الذي يعزز من ثقلها الدولي في ظلّ المتغيّرات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم باستمرار.[1]

وبكونها المنافس الجيوسياسي الرئيسي للولايات المتحدة الأميركية في العصر الحالي، تنخرط بقوة مع الرأسمالية واقتصاد السوق سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي بطريقة لم يفعلها الاتحاد السوفييتي قط أثناء الحرب الباردة. فالصين هي قوّة اقتصادية عالمية على النحو الذي لم يكن عليه الإتحاد السوفييتي. ولديها اقتصاد أقوى بكثير وقطاع تكنولوجي أكثر دينامية مما كان عليه الاتحاد السوفييتي آنذاك (بالرغم من التكنولوجيا العسكرية والفضائية) ولديه عدد سكاني أكبر بكثير.

إنّ نجاح الصين يفسّره في جزء كبير منه تبني المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تشكل النظام الاقتصادي الليبرالي (المحرك من السوق)، ولو انتقائيًا، بطريقة ما لم يفعل الاتحاد السوفييتي، وروسيا لم تفعل ذلك. وليس من الأفضل تصوير هذا في أي مكان أكثر من الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في دافوس في كانون الثاني 2017؛ وهو الخطاب الأوّل من العديد من المحتوى للكثير من الخطاب وبعض الممارسات الرئيسية للعولمة الاقتصادية.

ب- الاستراتيجيّة الروسية

سنة 2019 قدمت «مؤسسة راند RAND» نصائح للجيش الأميركي وتطوير الدراسات الإستراتيجية. ورؤية لمستقبل الحرب الروسية الأوكرانية وحيثياتها، حيث رسمت سيناريو انهيار الاتحاد الروسي وتفككه إلى دويلات مستقلة وذلك من خلال توظيف أوكرانيا. ما على حكومة كييف سوى جر روسيا إلى الحرب. ثم مباشرة يعلن الغرب سلسلة من العقوبات المجحفة ضد روسيا تنتهي بخنقها اقتصاديًا فتنهار أو تؤلب الرأي العام ضد الرئيس بوتين فتندلع احتجاجات عارمة تنهي نظامه، سيناريو عنوانه الأبرز هو إثارة اختلالات داخل النظام الروسي عبر العقوبات.[2]

إنّ روسيا قد طّورت بل وامتلكت مقوّمات مادية محددة لقوّة الدولة لكي تكون مؤهلة، بفضل إدماج هذه المقومات كلها معًا، للانضمام إلى مجموعة صغيرة من الدول الفائقة القوة القادرة على تحديد طبيعة الشؤون والقضايا الدولية. ومن بين هذه المقوّمات باتت مساحة الأرض الواسعة تعدّ رصيدًا لا يمكن نكرانه، بل ولعله حتى أكثر أهمية من عدد السكان. ويسود الاعتقاد بأنّ القوة العسكرية

(1) محمد بلخيرة، **النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 2، 2021، الجزائر، ص258.

(2) مهدي زريق، **الحرب الروسية الاكرانية: دراسة فيما وراء الكواليس**، نسخة الكترونية، ص78.

وسيلة جوهريّة لا غنى عنها وإلى جانب هذا وذاك، أمست الترسانة النووية الضخمة دليلًا حاسمًا ونهائيًا على العظمة.[1]

وتواصل أوكرانيا الضغط من أجل الحصول على مزيد من التمويل من الحلفاء الغربيين، محذّرة من أن جهودها الحربية ضد روسيا معرّضة إلى خطر إذا لم تقدم المزيد من المعونة. والولايات المتحدة هي إلى حد بعيد أكبر مساهم بالأسلحة في أوكرانيا.[2]

لخّص "زبيغنيو بريجنسكي،" مستشار الأمن القومي الأميركي الشهير، أهميّة أوكرانيا لأوروبا والغرب قائلًا: «مع أوكرانيا تعدّ روسيا إمبراطورية. وبدونها، تعدّ روسيا دولة فقيرة في أوروبا الشرقية». لذلك لا تعد مسألة أوكرانيا ثانوية بالنسبة إلى روسيا أو للغرب.

لم يقبل الرئيس بوتين بعد وضع أوكرانيا كحليف للغرب، وتدخّل بصورة خشنة للسيطرة على شبه جزيرة القرم عام 2014، والذي كلّفه تجميد عضوية روسيا في مجموعة الثماني الكبرى. لكنّه حتى الآن ما زال يرى أنّها تضحية هامشية مقابل الدفاع عن نفوذه في أوكرانيا. فيما استثمر الغرب في مساعدة الأوكرانيّين على التحوّل الديمقراطي من أجل أن يصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع الأوروبي. ويتزايد التزام أوروبا والولايات المتحدة اتّجاه دمج أوكرانيا في النفوذ الغربي. لذلك، أثار المشروع صدمة لهذه الجهود كونه يعطي روسيا فرصة هائلة لممارسة ضغوط اقتصادية على كييف، حيث وفّر بديلًا كاملًا يمكنه من الاستغناء عن خطوط نقل الغاز المارة عبر أوكرانيا.[3]

فيما يتعلّق بروسيا جاءت الاستراتيجية صريحة بأنّ الولايات المتحدة ستعمل مع الشركاء لضمان تعرض روسيا لفشل استراتيجي في أوكرانيا. وقد اختلفت هذه الوثيقة الجديدة عن وثائق سابقة خلال العقدين الماضيين حيث أشارت إلى أهميّة العمل على دمج روسيا مع الغرب، وعلى العكس من ذلك سلّطت الوثيقة الضوء على الخطر الحاد الذي تشكّله روسيا على النظام الدولي عبر مساعيها لرسم حدود وطنية جديدة، ووصفت سياسة روسيا خلال العقد الماضي بأنّها «إمبريالية»، وأنّ الرئيس فلاديمير بوتين بعد جهود التعاون معه من قبل الغرب، أثبت بأنه لن يتغيّر.

وتحدّد الوثيقة نهج مواجهة روسيا والذي بات يعتمد على مسار الحرب في أوكرانيا كما هو آت:

(1) بافل باييف، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص61.

(2) Jake Horton & Tural Ahmedzade, **Ukraine weapons: What tanks and other equipment are countries giving?**, https://www.bbc.com, BBC News, Dec 28, 2023, Accessed on 6/1/2024.

(3) **نورد ستريم 2: تدفق نفوذ روسيا الجيوسياسي إلى أوروبا**، مآلات الاقتصاد الدولي، العدد 21، أسباب للشؤون الجيوسياسية 06/09/2021، تاريخ الدخول 21/2/2023.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

دعم أوكرانيا، ومساعدتها على التعافي اقتصاديًا وتشجيع اندماجها الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي.

التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن كل شبر من أراضي الناتو، ومنع روسيا من الإضرار بالأمن والديمقراطية والمؤسسات الأوروبية.

التزام الولايات المتحدة بالردع، وعند الضرورة، بالردّ على الإجراءات الروسية التي تهدّد المصالح الأميركية، بما في ذلك الهجمات الروسية على البنيّة التحتية والديمقراطية الأميركية.

عدم السماح لروسيا أو لأيّ قوة أخرى تحقيق أهدافها من خلال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، حيث سيضعف الجيش الروسي التقليدي نتيجة الحرب، مما سيزيد على الأرجح اعتماد موسكو على الأسلحة النووية في تخطيطها العسكري.

ستدعم الولايات المتحدة وتطوّر أنماطًا براغماتية للتفاعل مع القضايا التي يمكن أن يكون التعامل مع روسيا بشأنها مفيدًا للطرفين.[1]

سُئل لويد أوستن (وزير الدفاع الأميركي) عن الدروس التي حصل عليها من الغزو الروسي لأوكرانيا، وأشار إلى اللوجستيات، «لقد كافح الروس مع اللوجستيات منذ البداية»، وقال: «رأينا ذلك في معركة كييف، كما أنّهم كانوا غير قادرين على الحفاظ على زخمهم، لأنهم لا يستطيعون السيطرة على اللوجستيات»، وقال: «رأينا أنه لا يزال يستمرّ في اللعب خلال هذه المعركة بأكملها».[2]

تفتقر روسيا حاليًا إلى عنصرين حاسمين لكي تصبح قوة عظمى من الدرجة الأولى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: أولًا، أنّ قدراتها البحرية في هذا المسرح البحري الذي يغلب عليه الطابع البحري ضعيفة نسبيًا، ثانيًا، لا يزال وجودها الاقتصادي في المنطقة ضئيلًا، وتستأثر روسيا بحوالي واحد في المئة من التدفقات التجارية لآسيا والمحيط الهادئ.[3]

(1) **تحالف "أوكوس.." الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة**، مآلات دولية، العدد 24، أسباب للشؤون الجيوسياسية 24/10/2021، تاريخ الدخول 21/2/2023.

(2) Jim Garamone**, Austin: Nations Support Rules-Based Orders,** https://www.defense.gov, DOD News, Nov 23, 2022, Accessed on 6/1/2024.

(3) Artyom Lukin, **Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Re-balancing World**, Edited by Aharon Klieman, Switzerland, Springer International Publishing AG, 2015, P189.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

الخاتمة

تواجه الولايات المتحدة تحديًا في الدبلوماسية العامة مع تغيّر البيئة العالمية، لكنها لا تزال مستعدّة للتحكّم في ذلك. التحدي يكمن في دمج القوى الصاعدة ضمن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لمنع تقويضه. إنّ قدرة الصين على تهديد قيادتها الدولية واضحة، وبدون إجراءات دولية منسقة، يمكن للصين إعادة تشكيل النظام الدولي بناءً على مواردها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية المتزايدة. تخطّط الصين لأن تصبح قوة ذات محيطَين، من خلال الاستثمار في الموانئ العميقة في ميانمار وبنغلاديش وباكستان وسريلانكا، ممّا يمنحها علاقات جيّدة وروابط تجارية مستقبلية. من ناحية أخرى، روسيا، التي أظهرت حدودًا في قوّتها، تشكّل تهديدًا أمنيًا أكبر لأوروبا من كونها منافسًا دوليًا. كلا البلدين لديهما نوايا جدّية لإعادة هيكلة النظام الدولي، لكن روسيا تفتقر إلى الموارد الكافية وستكون أضعف بعد حرب أوكرانيا.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

الكتب العربية

– ابو محمد، ابراهيم، النظام العالمي الجديد بين بريق الوعود وحقائق الاختراق، مكتبة الكيلاني، بيروت، 2007.
– بلخيرة، محمد، النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2021.
– توم، بسمة، صراعات الالفية الثالثة وتاثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2021.
– حسين، خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009
– حسين، خليل، النظرية العامة والمنظمات العالمية – البرامج والوكالات المتخصصة، التنظيم الدولي، المجلد 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
– الدقاق، محمد السعيد، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
– زاقود، عبد السلام جمعة، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2013.
– زريق، مهدي، الحرب الروسية الاكرانية: دراسة فيما وراء الكواليس، نسخة الكترونية.
– الشامية، مصطفى، دراسات في العلاقات الدولية والامن الدولي، مكتبة بدران الحقوقية، الطبعة 1، صيدا، 2018.
– طشطوش، هايل، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
– مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، تحرير علي اغوان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
– نقولا، ليلى، العلاقات الدولية من تاثير القوة إلى قوة التأثير: مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم، الطبعة 2، سيدر ريفر برودكشن، بيروت، 2020

الكتب المترجمة

– الياس، جوانيتا و ستش، بيتر، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016.
– باييف، بافل، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2010.

– فولجي، توماس وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، المركز القومي للترجمة، العدد 1724، الطبعة 1، القاهرة، 2011.
– فيده، ايريش، توازن القوى العولمة والسلام الراسمالي، ترجمة علي خليل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
– كيندي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2007.
– ميرشايمر، جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم، النشر العلمي والمطابع– جامعة الملك سعود، الرياض، 2012.
– ناي، جوزيف إس الابن، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد العبدالله ، الطبعة 1، العبيكان للنشر، الرياض، 2016.

الدوريات العربية

– تحالف "أوكوس.." الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة، مآلات دولية، العدد 24، أسباب للشؤون الجيوسياسية 24/10/2021.
– توم، بسمة، نظام الالفية الثالثة بين تراجع العولمة الغربية وتصاعد دور الدولة العالمية.. الصين أنموذجا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 34، كانون أول 2022، المجلد 7، برلين.
– حمشي، محمد، العلاقات الدولية وجائحة كورونا قصة قصيرة وأربعة مقالات، سياسات عربية، العدد 50، أيار 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
– الدباغ، يونس و القيسي، محمد، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير، مجلة قه لاى زانست العلمية، المجلد 5، العدد 2، ربيع 2020، أربيل.
– عبد الفتاح، بشير، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، المركز العربي للدراسات الانسانية، رؤى معاصرة، العدد 6، آب 2008، القاهرة.
– عبد النبي، أحمد يوسف، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 220، نيسان 2020، القاهرة.
– علام، مصطفى شفيق، تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة، المركز العربي للدراسات الانسانية، الباب 4، العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8، كانون الأول 2011، الرياض.
– لويس، جيمس أندرو، التكنولوجيا وتحول ميزان القوى، ترجمة المركز الكردي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 27 نيسان 2022.
– محمد، علاء عبد الحفيظ، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47 و48، صيف-خريف 2015، بيروت.
– النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، العددين 3 و4 من المجلد 23، 1995، الكويت.

المقالات

– خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، https://caus.org.lb/ar، تاريخ الدخول 15/9/2024
– بينها السعودية ومصر والإمارات.. «بريكس» تضم ست دول لعضويتها، https://www.dw.com/ar/، 24/8/2023، تاريخ الدخول 14/3/2024.
– القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013.
– نورد ستريم 2: تدفق نفوذ روسيا الجيوسياسي إلى أوروبا، مآلات الاقتصاد الدولي، العدد 21، أسباب للشؤون الجيوسياسية 06/09/2021، تاريخ الدخول 03/09/2024.

المراجع الاجنبية

– Abraham, David S., The Elements of Power Gadgets, Guns, and The Struggle for A Sustainable Future in The Rare Metal Age, London and New Haven, Yale University Press, 2015.
– Bloor, Kevin, Understanding Global Politics, Briston, E-International Relations, 2022.
– Ferguson, Yale H. and Mansbach, Richard W., The State Conceptual Chaos, and the Future of International Relations Theory, Colorado and London, Lynne Rienner Publishers, University of Denver, 1989.
– Gerstle, Gary, The Rise and Fall of The Neoliberal Order: America and The World in the free Market Era, New York, Oxford University Press, 2022.
– Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Rebalancing World, Edited by Aharon Klieman, Switzerland, Springer International Publishing AG, 2015.
– Griffiths, Martin, & Others, Fifty Key Thinkers in International Relations,

Second Edition, London and New York, Routledge, Taylor & Francis e-Library, 2008.
– International Relations Theory, Edited by Stephen McGlinchey and others, Bristol, E-International Relations Publishing, 2017.
– McGlinchey, Stephen, Foundations of International Relations, London, Bloomsbury, 2022.
– Pashakhanlou, Arash Heydarian, Realism and Fear in International Relations, UK, Sheffield Hallam University, Springer International Publishing AG, 2017.
– The European Union in a Changing World Order: Interdisciplinary European Studies, Edited By Antonina Bakardjieva Engelbrekt & Others, Switzerland, Palgrave Macmillan, Springer Nature Switzerland, 2020.
– Tucker, Paul, Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order, New Jersey, Princeton University Press, 2022.
– Wilkinson, Paul, International Relations: A Very Short Introduction, New York, Oxford University Press Inc., 2007.

الدوريات الاجنبية

– Friedberg, Aaron L., The Growing Rivalry Between America and China and the Future of Globalization, https://tnsr.org, The Strategist, Winter 2021/2022.

المقالات الاجنبية

– Jake Horton & Tural Ahmedzade, Ukraine weapons: What tanks and other equipment are countries giving?, https://www.bbc.com, BBC News, Dec 28, 2023, Accessed on 6/1/2024
– Jim Garamone, Austin: Nations Support Rules-Based Orders, https://www.defense.gov, DOD News, Nov 23, 2022, Accessed on 6/1/2024
– Rare earth metals mine is key to US control over hi-tech future, https://www.theguardian.com, Dec 26, 2010, Accessed on 30/3/2024.